جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية, علوم تسيير, علوم تجارية
الشعبة:علوم اقتصادية
التخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالبة : غطاس سهام

بعنوان:

دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض

"دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ـ وكالة ورقلة- مديرية شبكة الاستغلال -184-

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: **2015/05/30**

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: بن بوزيد السايح	أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح (ورقلة) رئيسا
الدكتور: لعمى أحمد	أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح (ورقلة) مشرفا
الدكتور: عشي نبيل	أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح (ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية:2015/2014

إهداء

لسان حالي لقول الشاعر:" كالبحر يمطره الغمام وماله فضل عليه لأنه من مائه"

أهدي ثمرة جهدي إلى نور عيني ، وفؤاد قلبي .

إلى التي كل حرف من اسمها يحمل أسمى المعاني:

م:المحبة ب: البركة ر: الرحمة و: الوقار ك:الكرم ة:التسامح

أمي الغالية **مبروكة**،إلى روح أبي الطاهرة **محمود**

إلى سندي في الحياة أخواتي العزيزات :كاملة ، نوال دون أن أنسى زوجها محمد العيد

إلى أختي وابنة خالتي وصديقتي صبرينة ،إلى بناتي خالي

إلى بسمة و اشراقة البيت:محمد زكريا،هديل ،فاطمة الزهراء

إلى أخواني إلى توأمي **محسن** دون أن أنسى يوسف، القاسم ،عبد القادر ،محمد الهادي

إلى الصديقة والأخت العزيزة "عزيزة"مع تمنياتي لها بالحياة السعيدة،...

إلى صديقاتي العزيزات الحبيبات : إلى التي ترسم البسمة على وجوهنا زينب، إلى صديقة الطفولة حليمة، إلى جمعة الحنونة ،إلى أم ريماس،إلى حفصة،إلهام،حسيبة، نعيمة ،أسماء إلى كل صديقاتي في السكن الجامعي (محمد الطاهر لعبيدي)

إلى كل زملائي في دفعة مالية وبنوك،إلى كل اساتذتي من الابتدائي إلى الجامعي

إلى اللاتي لن أنسى فضلهن ما حييت معلماتي جميلة غطاس (غنية) دون أن أنسى رشيدة ، عيه

سلام

شكر وعرفان

ـ أتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف لعمى أحمد على قبوله تأطير هذا العمل وحرصه الدائم وتقديم كافة القواعد المنهجية.

ـ أتقدم بالشكر بالجزيل إلى السادة أعضاء اللجنة على صرفهم لجزء من وقتهم الثمين لمناقشة هذه المذكرة.

ـ كما لا يفوتني أن اشكر عمال البنك الوطني الجزائري ـ وكالة ورقلة ـ (مديرية شبكة الاستغلال ـ 184-) خاصة مسؤول التربص السيد همساس عبد الجليل و مؤطر التربص لمياء شريفي على صبرها معي طوال فترة التربص .

ـ كما أشكر كل من ساعدني وساهم في انجاز هذا العمل.

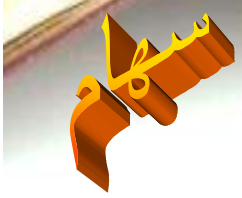

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق البنك الوطني الجزائري لتقنية التحليل المالي حيث يسعى هذا الأخير إلى اتخاذ قرارات مالية صائبة ورشيدة خاصة أثناء قيامه بعمليات الإقراض.

ولتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على التساؤلات اعتمدنا في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة .أما الإطار العملي فقد اعتمد على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية للمؤسسة وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي و التحليلي وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

ـــ البنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة –يطبق التحليل المالي في بعض جوانبه فقط.

ـــ من خلال الدراسة الميدانية نجد أن مدة استرجاع القرض، ومدة استرجاع الاستثمار تكون غير مطابقة لما هو في الواقع وهذا نظرا للمدة التي يستلزم فيها تقديم الضمانات مع سنوات الإعفاء وطريقة التسديد.

ـــ **الكلمات المفتاحية**:التحليل المالي،الخزينة،السيولة،اتخاذ القرار،منح القرض.

RUSEME:

l’objectif de la presente etude est la conaissance a quelle portee la Banque National d’Algérie d’utiliser La technique d'analyse financier ،Quand-t-il donne le credit ،a lendroit ou sappliquer a prendre la decision pour attainder le but .

Pour atteindre les objectifs de l'étude et répondre aux questions qu’elle implique, le chercheur s’est basé sur une documentation et des données se rapportant à des études antérieures sur le sujet. Au cours de cette collecte d’informations, des données secondaires ont été aussi obtenues. L’ensemble des éléments ont constitué le cadre théorique de l’étude. En ce qui concerne le cadre pratique, il a été concrétisé à travers l’élaboration d'une étude analytique sur la situation financière de l'Entreprise pétrolière. Le chercheur a utilisé l'approche descriptive.

Enfin nous conclusions Que la Banque National d’Algérie implémenter d’analyse financier par quelque types de crédit en quelque etapes.

Les Mots clés:l'analyse financier ،Trésorerie ، liquidité ،la prise de decision.

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــوان	الصفحة
الإهداء	**I**
شكر و عرفان	**II**
الملخص	**III**
قائمة المحتويات	**IV**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**VI**
قائمة الملاحق	**VII**
المقدمة العامـــــــــــــة	أ
الفصل الأول:الأدبيات النظريـــــــــــــة	
المبحث الأول: الأبعاد النظرية للتحليل المالي	02
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي	02
الفـرع الأول: مفهوم التحليل المالي	02
الفـرع الثاني:أنواع التحليل المالي	02
الفـرع الثالث: أهداف وخطوات التحليل المالي	03
المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي وأهم استعمالاته	**05**
الفـرع الأول:الميزانية المالية و مؤشرات التوازن المالي	09 -05
الفـرع الثاني: النسب المالية	12-11
الفـرع الثالث:استعمالات التحليل المالي	12
المطلب الثالث: دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار	**13**
الفـرع الأول: تعريف عملية اتخاذ القرار	13
الفـرع الثاني: دور مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في عملية اتخاذ القرار	14-13

المبحث الثاني: الدراسات السابقـــــــــــــــة	15
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	17-15
المطلب الثاني:الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	18-17
المطلب الثالث:الاختلاف والتوافق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.	19 - 18
الفصل الثاني: دراسة حالة لاتخاذ قرار منح القروض على مستوى البنك الوطني الجزائري – وكالة ورقلة-	
المبحث الأول:منهجية الدراسة	22
المطلب الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري	22
المطلب الثاني: الطريقة والأدوات	25
المبحث الثاني:النتائج والمناقشة	26
المطلب الأول: نتائج التحليل المالي لملف قرض استغلال(دراسة حالة)	33 - 26
المطلب الثاني:نتائج التحليل المالي لملف قرض استثمار(دراسة حالة)	41 -33
الخاتمة.	43
قائمة المراجع.	46

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 1	جدول يلخص النسب المالية	12-11
الجدول رقم2	يوضح الميزانيات المالية 2011-2012-2013 (قرض استغلال)	29-28
الجدول رقم 3	يلخص مؤشرات التوازن المالي	31
الجدول رقم 4	الميزانيات المالية 2011-2012-2013(لقرض الاستثمار)	35-34
الجدول رقم 5	يلخص مؤشرات التوازن المالي	37
الجدول رقم 6	الميزانيات التقديرية لخمس سنوات سابقة	38-37
الجدول رقم 7	يمثل جدول حسابات النتائج	39
الجدول رقم 8	يلخص القدرة على التمويل الذاتي لخمس سنوات	40

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل1	يوضح الحالة الموجبة لرأس المال العامل	07
الشكل2	يوضح الحالة السالبة لرأس المال العامل	08
الشكل 3	الحالات الممكنة للخزينة	10
الشكل 4	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للاستغلال- 184- ورقلة	24

قائمة الملاحق

الملحق	العنوان	الصفحة
ملاحق خاصة بقرض الاستغلال		
الملحق 1	الميزانية المالية لسنة2011	52-51
الملحق 2	الميزانية الماليةسنة2012	54-53
الملحق 3	الميزانية المالية سنة2013	56-55
ملاحق خاصة بقرض الاستثمار		
الملحق 4	الميزانية المالية لسنة2011	58 -57
الملحق 5	الميزانية المالية سنة2011	60-59
الملحق 6	الميزانية المالية سنة2013	62-61
الملحق 7	الميزانيات التقديرية لخمس سنوات،جدول حسابات النتائج	64-63
ملاحق أخرى		
الملحق 8	شهادة أداء المستحقات الضريبية	65
الملحق 9	شهادة إيداع الحسابات الاجتماعية	66
الملحق10	شهادة أداء المستحقات الضريبية لدى الصندوق الوطني للعمال الأجراء	67
الملحق11	شهادة أداء المستحقات الضريبية لدى الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء	68

المقدمـــــــــــــــة

يعتبر التحليل المالي إحدى تقنيات التسيير المالي وهو عبارة عن تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة والحكم على سياستها المتبعة،ومع تزايد عدد المؤسسات وتطور نشاطها تزايد الاهتمام بالتحليل المالي للقوائم المالية.

وبمأن البنك يعتبر أهم ممول للمشاريع من خلال منح القروض مما يجعله يتعرض لمخاطر متعددة وذلك نتيجة تعامله بأموال المودعين،لذا أصبح لزاما عليه تطبيق التحليل المالي تفاديا للوقوع في مخاطر مالية غير متوقعة ،مما يساعد المحلل المالي في الوصول إلى اتخاذ القرارات الرشيدة وتحقيق الأهداف المرجوة وبذلك أثبت التحليل المالي أهميته وجدواه في مجال البنوك.

الإشكالية:ما مدى تطبيق البنك الوطني الجزائري – وكالة ورقلة– لتقنية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض؟

ومنه نطرح التساؤلات الفرعية التالية؟

ـــ هل يطبق البنك الوطني الجزائري (وكالة ورقلة) التحليل المالي بصفة كلية أو جزئية؟

ـــ هل يعتمد البنك الوطني الجزائري (وكالة ورقلة) على مؤشرات التوازن المالي أو النسب المالية أثناء قيامه بعملية التحليل المالي؟

ـــ ماهي المراحل التي يتبعها المحلل المالي للوصول إلى قرار رشيد؟

وللإجابة على هذه التساؤلات الفرعية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

ـــ الفرضيات:

ـــ يطبق البنك الوطني الجزائري التحليل المالي بصفة عامة.

ـــ يعتمد البنك الوطني الجزائري المؤشرات التوازن المالي(T-BFR-FR) أثناء قيامه بعملية التحليل المالي .

ـــ مراحل التي يتبعها المحلل المالي للوصول إلى قرار رشيد هي:

- الدراسة المالية للملف طلب القرض.

- اتخاذ القرار.

ـــ **أهداف الدراسة :**تهدف الدراسة إلى النقاط التالية

- معرفة مدى اعتماد البنك الوطني الجزائري لتقنية التحليل المالي في اتخاذ القرارات(في منح القروض)
- إبراز دور التحليل المالي في ترشيد قرار منح القروض

ـــ **أهمية الدراسة**

يعتبر التحليل المالي من أهم التقنيات التي تساعد البنك على تشخيص الوضعية المالية للعميل وبالتالي اتخاذ القرارات الصائبة والرشيدة

ـــ **المنهج المتبع**

- المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي ، منهج دراسة الحالة

ـــ **مبررات اختيار الموضوع**

- الميول الشخصي
- ارتباط الموضوع بمجال التخصص

ـــ **حدود الدراسة**

- المكانية :تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA– المديرية الجهوية للاستغلال – 184– وكالة ورقلة
- الزمنية:تم اختيار الفترة مابين 2011 - 2013

ـــ **تقسيمات البحث**

تناولنا في الفصل الأول مبحثين الأول يتناول الأبعاد النظرية للتحليل المالي ويضم ثلاث مطالب والمبحث الثاني تناول الدراسات السابقة،الفصل الثاني تناول مبحثين الأول منهجية الدراسة حيث تطرقنا إلى تقديم عام للبنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة– بالإضافة إلى الطريقة والأدوات ،في المبحث الثاني تناول النتائج والمناقشة حيث تم القيام بتحليل القوائم المالية لقرض الاستغلال والقوائم المالية لقرض استثمار مع القيام بتحليل مالي للمؤشرات التي تم حسابها

.

الفصل الأول:

الأدبيـــــات النظريـــة

المبحث الأول:الأبعاد النظرية للتحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع التسيير المالي، يهد ف إلى فحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة وهذا من خلال الدراسة المالية للبيانات المالية المتبعة.في هذا المبحث سنتطرق إلى الأبعاد النظرية للتحليل المالي:

المطلب الأول:مفهوم التحليل المالي

الفرع الأول:تعريف التحليل المالي

تعتبر عملية التحليل المالي من أهم الوظائف التي تهتم بها الإدارات من أجل الاستفادة منها في اتخاذ القرارات ويعرف كالتالي:

ـــ هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي ،يساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي تستخدم هده المؤشرات في تقييم الأداء واتخاذ القرار.

ـــ التحليل المالي هو عملية معالجة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات يستفاد بها في تقييم أداء المؤسسات التجارية في الماضي والحاضر،وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل للمساعدة على اتخاذ القرار وهو عبارة عن عملية منظمة بهدف التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لعلاجها.[1]

ومنه نستخلص أن التحليل المالي هو عملية معالجة للبيانات المالية للحصول على معلومات يتم استخدامها في اتخاذ القرار وتقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

الفرع الثاني:أنواع التحليل المالي

ـــ من حيث البعد الزمني للتحليل:

يستخدم المحللون الماليون نوعين من التحليل المالي الأول يسمى التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات والثاني يسمى التحليل الرأسي[2]

[1] ـــ سعيدة زاوي،أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي "دراسة استبيانيه لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة،مذكرة ماستر،مالية مؤسسة ، 2013ص5.

[2] ـــ فهمي مصطفى صالح ،التحليل المالي ،رام الله ،فلسطين،ط1،2008،ص(5- 8)

ـــ تحليل الاتجاهات:

يلجأ المحللون الماليون إلى هذا النوع لدراسة حركة الحساب أو النسب المالية على مدار عدة فترات مالية وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي ،والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية و يتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات المالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس.

- تحليل الراسي:

تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية لفترة مالية نفسها ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب وهو بند الأصول المتداولة لتظهر النتيجة على شكل نسبة مئوية كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية.وبموجب العلاقة السببية القائمة بين حسابات بنود القوائم المالية يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحللين استخدامها كمؤشرات لتقييم الأداء.

الفرع الثالث:أهداف وخطوات التحليل المالي

1ـــالأهداف

يهدف التحليل المالي عموما إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم الذين لهم مصالح مالية في المشروع بقصد تحديد نقاط القوة و الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي بغرض ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع .

ومنه فإن التحليل المالي يهدف إلى[1]:

ـــ وضع تشخيص مالي عام للمؤسسة وإجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو دورات متعددة من نشاطها وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية لمختلف الوثائق والبيانات المالية التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي والكيفي بإعطاء نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية.

-بواسطة التحليل المالي يمكن أن نحكم على التسيير المالي الماضي والتوازنات المالية الداخلية بين الربحية والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر المالية للمؤسسة.

-بواسطة التحليل المالي يمكن الحكم على قرارات الإدارة العامة،وكذلك المديريات الفرعية فيما يخص الاستثمار و التمويل وتوزيع الأرباح.

[1] ـــ حابس إيمان،دور التحليل المالي في منح القروض"دراسة حالة البنك الوطني الجزائري"مذكرة ماستر،مالية وبنوك ، جامعة ورقلة،2010 ص(36- 37)

- تعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع التنبؤات المالية،فالنتائج المتوصل إليها،كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع برامج الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة،حيث التحليل المالي

يكمل التسيير التقديري في المؤسسة ومن ثم اقتراح إجراءات تصحيحية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب أو التأكد على الاستثمار في نفس الطريقة إذا كانت النتائج جيدة.

2- خطوات التحليل المالي:

يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي[1]:

ـــ**الحصول على خطاب التكليف:**يعتبر الحصول على خطاب التكليف مرحلة هامة ،فبموجبها يتم تحديد الإطار الذي سيعمل فيه المحلل المالي،إضافة إلى تحديد حقوقه وواجباته ومسؤولياته.

ـــ**تحديد هدف التحليل بدقة :** من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه،ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره،و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى،ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

ـــ **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:**في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

ـــ **تحديد المعلومات المطلوبة تحقيق الهدف:**في هذه المرحلة يتم تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق الهدف المنشود، لذلك يجب أن تتوفر:

- دقة المعلومات(المذخلات)وكفايتها و ملائمتها للتحليل
- كفاية إجراءات التشغيل المتبعة والمطبقة على المدخلات للوصول إلى المخرجات.

ـــ **التأكد من تطبيق المبادئ والفروض والسياسات السليمة على القوائم المالية:**يستطيع المحلل المالي التأكد من صحة القوائم وذلك بالاعتماد على مهاراته وتجاربه السابقة وتأهيله العلمي،وقد يعتمد على تقرير مدقق الحسابات إذا كان ذا خبرة كافية .

ـــ **اختيار أسلوب التحليل المناسب :** تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل،ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها،إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

[1] ـــ حابس إيمان ،نفس المرجع السابق ،ص 37 ـــ38

ـــ **إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار** : في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل،وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

ـــ **التوصل إلى الاستنتاجات** :تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

ـــ **صياغة التقرير** :التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

المطلب الثاني:أدوات التحليل المالي

الفرع الأول : الميزانية المالية ومؤشرات التوازن المالي

أولا :الميزانية المالية

تعتبر الميزانية المالية من الوثائق المحاسبية المهمة في عملية تقييم الأداء المالي، وهي جدول يتضمن جانبين:

جانب الأصول وجانب الخصوم حيث ترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقة، وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ سنوية الخصوم .

إن الميزانية المالية تأخذ مبدأ السنوية بمعنى أن الأصل الذي يبقى في المؤسسة لفترة تفوق السنة يصنف ضمن الأصول الثابتة حتى وإن كان عنصر من عناصر المخزونات أو الحقوق، ويعتبر أصلا متداولا كل عناصر الأصول والذي يبقى في المؤسسة لأقل من سنة.

و في المقابل لعناصر الخصوم نجد نفس المبدأ، إذ يعتبر مالا دائما إذا كان مدة استحقاقه لأكثر من سنة ولو .كان من الموردين وغيرها، ويعد دينا قصير الأجل كل عنصر من عناصر الديون تاريخ استحقاقه لأقل من السنة.

ـــ الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية:

تستجيب الميزانية المحاسبية حسب المخطط الوطني للمحاسبة لأهداف محاسبية كتحديد النتائج، وقانونية ، واقتصادية وهي تحديد الاعتبارات التي تستعمل من أجل الحصول على إيرادات من ورائها، ولكنها لا تستجيب لأهداف مالية، ولكي يستطيع المحلل المالي استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن يحولها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية، وذلك بعد القيام بترتيب الأصول حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الاستحقاقية، مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين، و أهم هذه التعديلات التي تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية هي كالتالي:

أ-تعديل عناصر الأصول:

ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدأين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياسين لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة، وحسب

هذا الترتيب فإن الأصول تنقسم إلى قسمين هما:

الأصول الثابتة :تتمثل الأصول الثابتة في كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا بقصد بيعها وتحقيق الربح من ورائها بل لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة، فالاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها إلى أن تجرى لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها والمادية، وتكون القيم المعنوية في قمة الميزانية، تليها الاستثمارات المادية التي تتمثل في الأراضي، المباني، المعدات و الأدوات، معدات النقل، تجهيزات المكتب،...الخ، ثم القيم الثابتة الأخرى وتشتمل على مخزون الأمان وهو المخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة، والذي يضمن لها الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف، و الحقوق على الاستثمارات، و الكفالات المدفوعة الديون المشكوك في تحصيلها، المحجوزات البنكية فإذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناءا على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة فانه تدرج ضمن الأصول الثابتة

الأصول المتداولة :لقد عرفت الأصول المتداولة من قبل المجتمع الأمريكي للمحاسبين والاقتصاديين على أنها "النقدية والأصول أو الموارد الأخرى والتي تحدد على عادة أساس توقع معقول لأن تتحول إلى نقدية، أو تباع، أو تستهلك خلال دورة العمليات "، و تشمل الأصول المتداولة قيم الاستغلال والتي تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة وقيد التنفيذ...الخ، مطروحا منها مخزون الأمان القيم المحققة و تشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل الزبائن، سندات التوظيف...الخ، شرط أن لا تتجاوز مدة سنة، أو بعبارة أخرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي أدرجت ضمن الأصول الثابتة أو التي حولت إلى سيولة،

القيم الجاهزة هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي.

ب-تعديل عناصر الخصوم:

حسب مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين، تتمثل الأولى في الأموال الدائمة والثانية في الديون القصيرة الأجل.

الأموال الدائمة :هي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:

-الأموال الخاصة : تتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وتشمل رأس المال الخاص أو أموال المساهمين، والاحتياطيات، ونتائج رهن التخصيص، و المؤونات بعد طرح نسبة الضريبة منها.

الديون الطويلة الأجل :هي الديون التي يزيد مدة الاحتفاظ أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن السنة مثل ديون الاستثمار.

الديون القصيرة الأجل :هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، وتشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات، النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، ديون الاستغلال، أوراق الدفع.

تعتمد الميزانية المالية على جملة من المبادئ نذكر منها:

-مبدأ السيولة بالنسبة للأصول؛

-مبدأ تاريخ الاستحقاق بالنسبة للخصوم؛

-مبدأ السنوية لجانبي الأصول و الخصوم؛

-مبدأ توازن الميزانية؛

-مبدأ إعادة التقييم لعناصر الأصول وفق القيم السوقية؛

-تأخذ بمبدأ المقارنة بين القيم الدفترية و المتوقعة.

إن الميزانية المالية بشكلها المحاسبي حسب المخطط الوطني المحاسبي تستجيب إلى أهداف محاسبية كتحديد النتائج وقانوني تحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير،أو ديونها واقتصاديا تحديد الاعتبارات التي تستعمل من أجل الحصول على إيرادات من وراءها وعناصر الخصوم تساعد على عملية تخطيط المؤسسة وتحديد ديونها، ولكنها لا تستجيب إلى أهداف مالية بحتة، ولكي تستطيع استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن نحولها إلى ما تتحقق فيه الشروط المالية، وذلك بعملية التركيب بصفة جيدة حسب المبدأين هما سيولة الأصول ودرجة استحقاقية الخصوم مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين والمدة كمؤشر للتعريف بين العناصر الثابتة والمتداولة، والطويلة الأجل وكذا القصيرة الأجل.[1]

-ثانيا:رأس المال العامل FR

1ـــ تعريف رأس المال العاملFR:

رأس المال العامل هو هامش سيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة ،فتحقق رأس المال العامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات ،وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.[2]

2ـــ طريقة حساب رأس المال العامل

أ ـــ **رأس المال العامل من أعلى الميزانية:** يعبر عن علاقة الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة وتصاغ العلاقة كالتالي:

FR=الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس لمال العامل

أ ـــ موجب: في هذه الحالة يعبر FRعن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا ماليا تمثل في FR على النحو التالي:

الشكل 1:يوضح الحالة الموجبة لFR

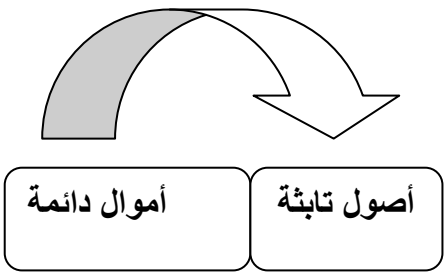

[1] حابس إيمان،مرجع سبق ذكره،ص45-49

[2]- بن عمارة نور الدين،تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"دراسة حالة مؤسسة لينذ غاز الجزائر–وحدة ورقلةـــ مذكرة ماستر،مالية مؤسسة،جامعة ورقلة،2010،ص57

FR

ب ــ سالب : في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

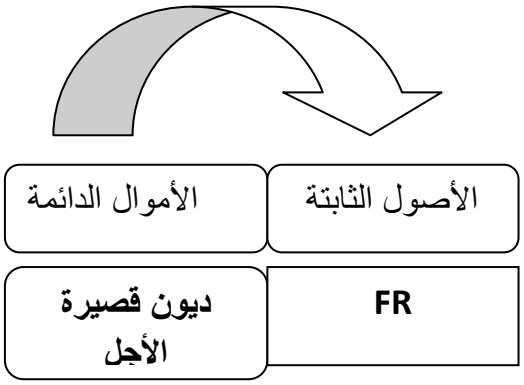

الشكل 2:يوضح الحالة السالبة لFR

ج ــ معدوم:وهي حالة نادرة الحدوث وهي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

ب ــ FRمن أسفل الميزانية :يتمثل رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل بحيث يعبر رأس المال العامل من أدنى الميزانية المختصرة عن قدرة المؤسسة على الاستجابة لاستحقاقات القروض ق/أ عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة(وهي الأكثر قابلية للتحول إلى سيولة) يتم بواسطتها تسديد القروض ق/أ وهناك ثلاث حالات لهدا المؤشر:

أ ــ موجب: أي أن المؤسسة قادرة على مواجهة القروض ق/أ باستخدام أصولها المتداولة ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث يلعب درجة تحقيق السيولة دورهام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

ب ــ سالب: هده الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

جـــ ــ معدوم :في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض ق/أ باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث

3 ــ أنواع رأسمال العامل:

- **رأس المال العامل الإجمالي[1] = مجموع الأصول _ مجموع الخصوم**

= ديون طويلة الآجل – ديون قصيرة الأجل

- **رأس المال العامل الخاص[2]=رأس المال العامل الدائم – القيم الثابتة**

=الأموال الخاصة _ القيم الثابتة

- **رأس المال العامل الأجنبي [3]=ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل**

=رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

ثالثا: الاحتياج لرأس المال العاملBFR

ـــ الاحتياج في رأس المال العامل هو رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة استحقاق الديون القصيرة الأجل.[4]

❖ **طريقة الحساب:**

BFR=احتياجات التمويل – موارد التمويل

ـــ احتياجات التمويل= قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق.

ـــ موارد التمويل= الديون ق/أ – سلفيات مصرفية

ـــ الحالات الثلاث ل BFR

1) BFR >0:معناه احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة أي المؤسسة بحاجة إلى رأس المال لتمويل احتياجاتها

2) BFR <0 : موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة ويبقى فائض،و المؤسسة لديها سيولة ولا تحتاج إلى رأس مال موجب.

[1]- رشيدة جليلي،دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية،مذكرة ماستر،مالية مؤسسة،جامعة ورقلة،2013،ص7

[2] حابس إيمان، نفس المرجع السابق، ص61

[3] حابس إيمان، المرجع السابق، ص61

[4]ـــ بن عمارة نور الدين،تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر–وحدة ورقلةـــ مذكرة ماستر،مالية مؤسسة،جامعة ورقلة،2010،ص66-64

3) **BFR=0**:الموارد تساوي الاحتياجات وهي حالة عابرة نادرة الحدوث.

رابعا:الخزينة (T)

ـــ تعرف الخزينة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.[1]

❖ **طريقة حساب الخزينة:**

1)ـــ T=رأس المال العامل–احتياجات رأس المال العامل

2)ـــ T= القيم الجاهزة–القروض المصرفية

ـــ الحالات الممكنة للخزينة:

1ـــ الخزينة موجبة:الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة أي هناك فائض في رأس المال العامل وهذا ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة

2 ـــ الخزينة سالبة: في هذه الحالة رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل أي المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة لاستمرار النشاط.

3 ـــ الخزينة معدومة:رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهي حالة مثلى للخزينة وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي ،لكن لابد من أخد الحذر ،وبالتالي ضرورة إيجاد موارد جديدة من أجل ضمان تغطية الاحتياجات المستقبلية.

الشكل رقم3: يوضح الحالات الممكنة للخزينة

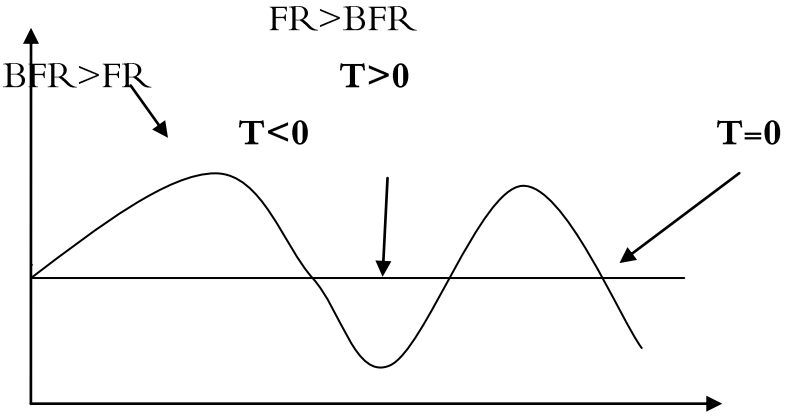

[1] ـــ بن عمارة نور الدين،نفس المرجع السابق،ص71-72

المصدر :إلياس بن ساسي،يوسف قريشي ،التسيير المالي،دار وائل للنشر،عمان ،ط2،2012

الفرع الثاني:النسب المالية

النسب الهيكلية	نسبة التمويل الذاتي= رأس المال الخاص /الأصول الثابتة ×100	**1=F=0←**
	نسبة الاستقلالية المالية =الاموال الخاصة /مجموع الديون ×100	**>1**
	نسبة القدرة على الوفاء بالدين=مجموع الأصول / مجموع الديون ×100	**≥ 5**
نسب السيولة	نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول ×100	**غالبا ما تكون في المؤسسات التجارية ≥←0.5**
	نسبة السيولة العامة =مجموع الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل ×100	**>1**
	نسبة السيولة الخاصة (المختصرة)=(القيم الجاهزة +القيم الغير جاهزة)/الديون القصيرة الأجل ×100	**محصورة بين 0.3و0.5 من مجموع الأصول المتداولة**
	نسبة السيولة الحالية (الفورية)=القيم الجاهزة /الديون قصيرة الأجل ×100	**≥0.5**
نسب التمويل	نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة/ الأصول التابثة نسبة التمويل الخاص=الأموال الخاصة/ الأصول التابثة	
نسب الربحية	نسبة هامش صافي الربح=صافي الربح/ رقم الأعمال هامش ربح العمليات قبل الفوائد=ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب/صافي العمليات	
نسب السوق	عائد السهم العادي=الربح الصافي-توزيعات/عدد الأسهم	
نسب المرودية	نسبة المرد ودية الإجمالية للأموال الدائمة =رقم الإعمال الصافي / الأموال الدائمة ×100	
	نسبة المرد ودية الخاصة لرأس المال =النتيجة الإجمالية /الأموال الخاصة ×100	
	نسبة المرد ودية الصافية للأموال الخاصة =النتيجة الإجمالية /الأموال الخاصة	

	100×	
نسب النشاط والتسيير (الدوران	نسبة التسديد للموردين = (الموردون +أوراق الدفع)/مشتريات السنوية 360×	**كلما كانت المدة طويلة أحسن**
	مدة التحصيل من الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض) /مبيعات السنة 360×	**كلما كانت المدة قصيرة أحسن**

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على معلومات سابقة

الفرع الثالث:مجالات استعمالات التحليل المالي

ـــ التخطيط المالي.

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة.وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية،وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط،ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

ـــ تحليل تقييم الأداء.

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة،في إدارة مجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها و الاتجاهات التي تتخذها في النمو،وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أوفي مجالات أخرى،ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل يتضمن معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين.

ـــ التحليل الائتماني.

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم .وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

ـــ التحليل الاستثماري.

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات ومنح القرض .ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها .ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب،بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات والكفاءة الإدارية التي تتجلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

ـــ تحليل بعض الحالات الخاصة.

من الحالات والمشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها منها

ـــ التصفية والانضمام والاندماج،الشراء والتقييم وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات والأصول والخصوم لكل مؤسسة،بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة.[1]

المطلب الثالث:التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار.

الفرع الأول:تعريف عملية اتخاذ القرار.

ـــ القرار الإداري هو سلوك أو تصرف منطقي ذو طابع اقتصادي ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي يتم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكلة ويعد هذا البديل الأكثر كفاءة وفعالية من بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار.[2]

ـــ وعرف القرار على أنه اختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة أو المفاضلة بين حلول لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها.[3]

ـــ عرف القرار على أنه اختيار بديل من البدائل الكثيرة الممكنة لأجل الوصول إلى هدف، حل مشكلة، انتهاز فرصة.[4]

❖ ومنه فإن القرار هو ذلك التصرف المنطقي الذي يمكن المحلل المالي من اختيار بديل واحد من بين العديد من البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين، أو تجنبا للمخاطرة.

الفرع الثاني:دور مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في اتخاذ القرار.

سنتطرق من خلال هذا المطلب عن دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة المؤسسة على الحفاظ بدرجة كافية من السيولة تضمن لها تعديل دائما للتدفقات النقدية وكذا مراحل تقييمها:[5]

---

[1]- صخري جمال عبد الناصر،التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر" دراسة حالة مؤسسة ENSP(2010ـــ2011ـــ2012،مذكرة ماستر،مالية المؤسسة،جامعة ورقلة،2013،ص12

[2]ـــ بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات "دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGAZ،(2008ـــ 2005) مذكرة ماستر ،مالية مؤسسة ،جامعة أحمد بوقره بومرداس،ص97

[3]ـــ بن خروف جليلة،ن نفس المرجع السابق،ص97

[4]ـــ بن خروف جليلة، نفس المرجع السابق، ص97

[5]ـــ صخري جمال عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص31ـــ 34

❖ **دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار.**

إن دور التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقييم لأداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى وقرار التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول هيكلها المالي ولذلك فإنها تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري .

❖ **دور النسب المالية في اتخاذ القرار.**

ويقدم العدد الكبير لهذه النسب تحليل معلومات هامة عن الربحية وخدمة الدين كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات والتعرف على أساليب مشكلة ما،بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأن عدد النسب المالية يعطي الفرصة لاختبار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار:

فنسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل والائتمان ونسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية ،ونسب النشاط تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية والإجراءات التصحيحية،كما أنها تقيم الإنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد،ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير إلى جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

- استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار، تستخدم النسب في عدة قرارات مالية نذكر منها:

-أولا :استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات.

بحيث يمكن للشركة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة،وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي واسترشاد بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

-ثانيا :استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام.

ـــ تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الذي يتم إدخاله في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري باستخدام أساليب متعددة.

ـــ وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال العامل ثم التدفق النقدي الداخل لرأس المال نتيجة الاقتراح الاستثماري،فترتبط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لرأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود نقدية من الذمم والمخزون نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح،وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد.

-إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية وبين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من طبيعة العلاقات ، فإذا كان الاقتراح مشابها للاستثمارات الحالية فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية وأوراق القبض والمخزون التي تساعدها على اتخاذ القرار المالي.

المبحث الثاني:عرض لأهم الدراسات السابقة

المطلب الأول:دراسات سابقة باللغة العربية

لقد تم تناول موضوع دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض من قبل العديد من الباحثين وذلك حسب جوانب مختلفة وهذا نظرا للأهمية التي يكتسبها التحليل المالي في اتخاذ القرارات ،وعليه سنحاول تقديم عرض موجز لأهم الدراسات ذات الصلة بالموضوع

1ـــ دراسة صخري جمال عبد الناصر.

ـــ **مذكرة بعنوان:**التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر "دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبارENSP.

ـــ تناول الإشكالية التالية:مامدىتأثيرالتحليلالماليعلىاتخاذالقراراتالرشيدةداخلالمؤسسةالبترولية" خلال الفترة مابين (2010 ـــ 2011 ـــ 2012)

هدفت الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية في المؤسسات البترولية في الجزائر ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات السابقة ذات الصلة بالموضوع ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة أما الإطار الفعلي فقد اعتمد على إعداد دراسة تحليلية للوضعية لمالية للمؤسسة فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي لاختبار فرضيات الدراسة.

2ـــ دراسة رشيدة جليلي.

ـــ **مذكرة بعنوان** :دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة طرانس كنال/شرق ,ورقلة خلال الفترة (2012–2010).

إشكالية الدراسة هي:ما مدى مساهمة الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة طرانس كنال /شرق

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الأداء في المؤسسة،حيث تسعى هذه المؤسسات إلى اتخاذ مواقع هامة في السوق لتحسين أداء وضعيتها التنافسية،اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتقييم الأداء من خلال جمع المعلومات وتحليلها تم القيام بحساب المؤشرات والنسب المالية المتمثلة في نسب السيولة والمديونية،وهو الشيء الذي يساعد المحلل المالي في التعرف على أداء المؤسسة في الماضي والحاضر ومن تم الوصول إلى استنتاجات مستقبلية وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة.

3ـــ دراسة حابس إيمان

ـــ **مذكرة بعنوان:**دور التحليل المالي في منح القروض"دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(وكالة ورقلة)".

إشكالية الدراسة: ما مدى استخدام التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي لدى البنك؟

تم إجراء الدراسة في الفترة مابين 2006ـــ 2007

تهدف الدراسة إلى:

ـــ شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني، تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان، الوصول إلى تطوير منهجي يضمن سلامة إدارة موارد البنك، وضع سياسة ملائمة تسمح بالتخفيف من آثار عدم السداد بعد وقوعه.

ولبلوغ هذه الأهداف اعتمد في البحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة القوانين والتعليمات والمراجع والمصادر المحاسبية والأبحاث السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث.

والمنهج الاستقرائي والاستنباطي:من خلال جمع الملاحظات والبيانات من الواقع وتحليلها بالأسلوب المناسب لتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة

4ـــ اليمين سعادة

ـــ **مذكرة بعنوان** :استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها "دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة .

تهدف الدراسة إلى معرفة الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة وإبراز أهميته.

ـــ إشكالية الدراسة:هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها ؟

ولمعالجة هذه الأخيرة والإجابة على التساؤل تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومختلف المراجع المتعلقة بالموضوع ،بحيث قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول نظرية الفصل الأول تناول طبيعة التحليل المالي استخدام التحليل المالي الساكن في تقييم أداء المؤسسة وترشيد قراراتها ،والفصل الثالث استخدم التحليل المالي الديناميكي في تقييم أداء المؤسسة وترشيد قراراتها ،والفصل الرابع درس حالة على مستوى المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة بتقييم أدائها المالي خلال الفترة (2004-2006)باستخدام مؤشرات مالية

المطلب الثاني:دراسات سابقة باللغة الأجنبية

1ـــ مقالة ل:Lajos Zager، Katarina Zager

قاعدة المعلومة المالية في مسار اتخاذ القرار،2006

ملخص الدراسة :من أحد أهم الفرضيات في مسار اتخاذ القرار والتحسين الاقتصادي هي إخراج معلومة ذات نوعية تفسر عدد المعلومات المتحصل عليها من نظام المعلومات المحاسبي والوضعية المالية ،والتي تمنح صورة حقيقية ذات هدف لشروط التجارة لأي مؤسسة،وبعبارة أخرى تدقيق الوضعية المالية القابلة للفهم .

الوضعية المالية كوظيفة لاتخاذ القرار مهمة لاستعمالات مختلفة لهذا يجب معرفة كيفية قراءة محتواها بحيث يقدم لنا العدد الهائل من الأدوات وطرق التحليل المختلفة للأعمال بسهولة.

ـــ **تناولت الدراسة:**نسب تحليل الوضعية المالية وقرار الأعمال.، اتخاذ القرار بالاعتماد على المعلومة المالية.، مسار تحضير المعلومة المالية.

نظام المعلومات المحاسبي يحضر المجال الكبير للمعلومات المختلفة لمختلف الاستعمالات، يمكنن ا قياس واختبار نوعية الأعمال للمؤسسة بصفة عامة بالاعتماد على المحاسبة والمعلومة المالية.

خلص المقال إلى أن نجاح الأعمال هو نتاج عمليات التجارة المنجزة طوال الفترة بما يوافق مستوى الأمن والفعالية بالاعتماد على أرباح وخسائر المحاسبة.ومن أجل صورة متكاملة لنوعية الأعمال نحتاج لبيانات من خلال وضعيات أخرى مثل وضعية التدفق النقدي.

المعلومة المالية أساس نجاح المستمر للأعمال في المستقبل.

2ـــ مقال ل F. R.Abiola ،y. A Babalola

بعنوان نسب التحليل المالي للمؤسسة (أداة لاتخاذ القرار)

ملخص المقال أن التحليل المالي خاصية في المحاسبة تهدف إلى التشخيص الذي يرتبط بالوضعية والأداء المالي للمؤسسة أو المنظمة، يهدف من المقال هو العلاقة بين التحليل المالي والمحاسبة والعلاقة الأساسية للمحاسبة التي تم الحصول عليها بواسطة المعلومة المنتجة في عمل المحلل،اعتمد الباحث في منهجية البحث على الكتب والمقالات التي لها علاقة بالموضوع ،ولتحقيق هدف المقال يجب وضع تقييم لمستوى وتغير النتائج والمخاطر ،تناولت الدراسة أنواع تحليل الأعمال، أدوات التحليل،أنواع النسب.

3ـــ مقال ل CONSTANTIN ZOPOUNIDIS،MICHAEL DOUMPOS

القرارات المتعددة تساعد في اتخاذ القرارات المالية

ملخص الدراسة هو أن تعقيد القرار المالي يتصاعد بصفة متزايدة والذي من شأنه أن يعطي أهمية كبيرة لتطوير وفعالية نوعية التحليل المالي من أجل تدعيم ومساعدة في اتخاذ القرار المالي،التطور السريع للعمليات البحث تمنح متخذ ومحل ل القرار المالي مجال منهجي واسع يسهل تعقيد مشكلة القرار المالي.تناولت الدراسة تطبيقات في مالية القرارات،المحفظة المختارة والتسيير، قياس مخاطر القروض.

المطلب الثالث:الاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة

❖ **الدراسة الأولى:**

ـــ **التوافق من حيث**:اختيار الموضوع(التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرار).وطريقة جمع البيانات المتعلقة بالجانب النظري (الدراسات السابقة)،والمنهج الوصفي والتحليلي في الجانب العملي.

ــ **الاختلاف يكمن في**: ـ تطبيق التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة بترولية بينما تم تطبيق التحليل المالي في الدراسة الحالية في اتخاذ قرار منح القرض على مستوى البنك.

ـ اختلاف في حدود الدراسة الزمنية.

❖ **الدراسة الثانية:**

التوافق من حيث:اختيار الموضوع والمنهج و تطبيق التحليل المالي في مؤسسة اقتصادية ودوره في اتخاذ القرار.

ــ **الاختلاف يكمن في**:الهدف من تطبيق التحليل المالي في الدراسة السابقة هو تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية **بينما** في الدراسة الحالية الهدف من التحليل المالي هو اتخاذ قرار منح القرض واختلاف في فترة الدراسة

❖ **الدراسة الثالثة:**

ــ **التوافق يظهر من حيث**:الموضوع والعينة المطبق عليها الدراسة (البنك الوطني الجزائري (وكالة ورقلة)

المنهج المستخدم (المنهج الوصفي والتحليلي) بالإضافة إلى التوافق في المعلومات المتضمنة في الجانب النظري،الهدف (استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض)

ــ **الاختلاف يكمن في**: الفترة التي أجريت عليها الدراسة السابقة هي (2007ــ 2009) **بينما** الفترة في الدراسة الحالية هي (2011ــ 2013) و الطريقة المتبعة في تحرير المذكر ة هي الطريقة الكلاسيكية بينما قمنا بإتباع طريقة **IMRAD**

❖ **الدراسة الرابعة:**

ــ **التوافق من حيث**:الهدف دور التحليل المالي في اتخاذ القرار و المنهج الوصفي التحليلي

الاختلاف يكمن في:الدراسة السابقة تمت على مستوى مؤسسة اقتصادية بينما الدراسة الحالية تمت علة مستوى البنك الوطني الجزائري، الدراسة السابقة تم استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء بينما في الدراسة الحالية استخدم التحليل المالي

في منح القروض.و الطريقة المتبعة في إعداد المذكرة في الدراسة السابقة هي الطريقة الكلاسيكية بينما قمنا بإتباع طريقة IMRAD.

الفصـــــــــــــل الـــــــثاني:

دراسة حالة لاتخاذ قرار منح القروض(استغلال،استثمار) لدى البنك الوطني الجزائري BNA - المديرية الجهوية للاستغلال-184-

تمهيد:

بعد التعرض للدراسة النظرية والتي كانت حول الأبعاد النظرية للتحليل المالي ففي هذا الفصل سنحاول إسقاط المعلومات النظرية على الجانب التطبيقي في البنك الوطني الجزائريBNA وكالة ورقلة

والقروض موضوع الدراسة هي قرض استغلال وقرض استثمار بحيث نقوم بالدراسة المالية لوضعية المؤسسات الطالبة للقرض لذا قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين: الأول يتناول منهجية الدراسة والثاني النتائج والمناقشة.

المبحث الأول:منهجية الدراسة

في هدا المبحث سوف نتطرق إلى تقديم مختصر للبنك الوطني الجزائري وتوضيح كيفية انجاز الدراسة بتقديم كيفية اختيار مجتمع الدراسة والعينة وتحديد المتغيرات بالإضافة إلى طريقة جمع المعطيات والأدوات المستخدمة في الجمع.

المطلب الأول:تقديم عام للبنك الوطني الجزائريBNA

أولا:نشأة البنك

أنشئ البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر رقم 66/178 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966 وأسند له مهمة دعم وتشجيع سياسة التسيير لرفع الخناق عن البنك المركزي والخزينة العمومية، و بعد إصلاحات 1971 تخصص في تمويل عدة قطاعات كالصناعة والتجارة و الفلاحة....

وفي عام 1982 انبثق عنه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والذي أسند له مهمة التمويل لفلاحي، و في عام 1988 تحول البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة ذات أسهم برأسمال قدره 350 مليار دينار جزائري، و احتل آنذاك المرتبة الثالثة بين البنوك العربية، و يعتبر أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر بتدخل كل من:

- ✓ القرض العقاري الجزائري
- ✓ تونس و القرض الصناعي و التجاري.
- ✓ البنك الوطني للتجارة و الصناعة في إفريقيا
- ✓ مكتب معسكر للخصم

و تجدر الإشارة إلى أن اندماج هذه البنوك في البنك الوطني الجزائري تم في تواريخ مختلفة، و حاليا يضم البنك الوطني الجزائري حوالي 200 وكالة موزعة على 17 مديرية جهوية، أما رأسمالها قدر بـــ 41,6 مليار دينار جزائري، كما أنه يساهم في رأسمال العديد من البنوك ، فنجده مثلا يساهم بنسبة 05 بالمائة في البنك الأورو – عربي الذي يقدر رأسماله بـــــ 40 مليار دولار،ونسبة 38 بالمائة في اتجاه بنوك البحر الأبيض المتوسط ذي رأسمال يقدر بـــــ80 مليون فرنك فرنسي، و يساهم كذلك في بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة و بنك الجزائر للتجارة المتواجد في سويسرا.

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أكبر الفروع في مدينة ورقلة حيث أنه يتفرع إلى ثلاثة وكالات واحدة منها وكالة رئيسية، كما أن مديريته تتحكم في 15 وكالة متفرعة على خمسة ولايات: ورقلة، غرداية، الأغواط، إليزي و تمنراست[1].

ثانيا:تعريف مديرية شبكة الاستغلال –184– ورقلة

تعتبر مديرية شبكة الاستغلال– 184– ورقلة إحدى المديريات التي دشنت مع الوكالة الرئيسية لها يوم 03 محرم 1415 ه الموافق لـــ 13 يونيو 1994 بمقر نهج جيش التحرير الوطني ورقلة على يد السيد محمد ترياش المدير العام الأول لها، و حاليا ممثلة من قبل السيد محمد الشريف سيساوي، و يقدر رأسمالها بـــ 416.000.000.00 دج حيث تشرف هذه الأخيرة على 15 وكالة المتمثلة فـــــي:

- غرداية 291
- الأغواط 301
- غرداية 292
- تمنراست 473
- بريان 294
- تقرت 941
- القرارة 295
- ورقلة 943
- متليلي 296
- ورقلة 944

[1]- الوثائق الداخلية للبنك،المكلف بالدراسات

أفلوا 297 – جـــانت 945

- ورقلة الرئيسية 946 – حـــاسي مسعود947

- إليزي-948-

الشكل 1:الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للاستغلال - 184- ورقلة[1]

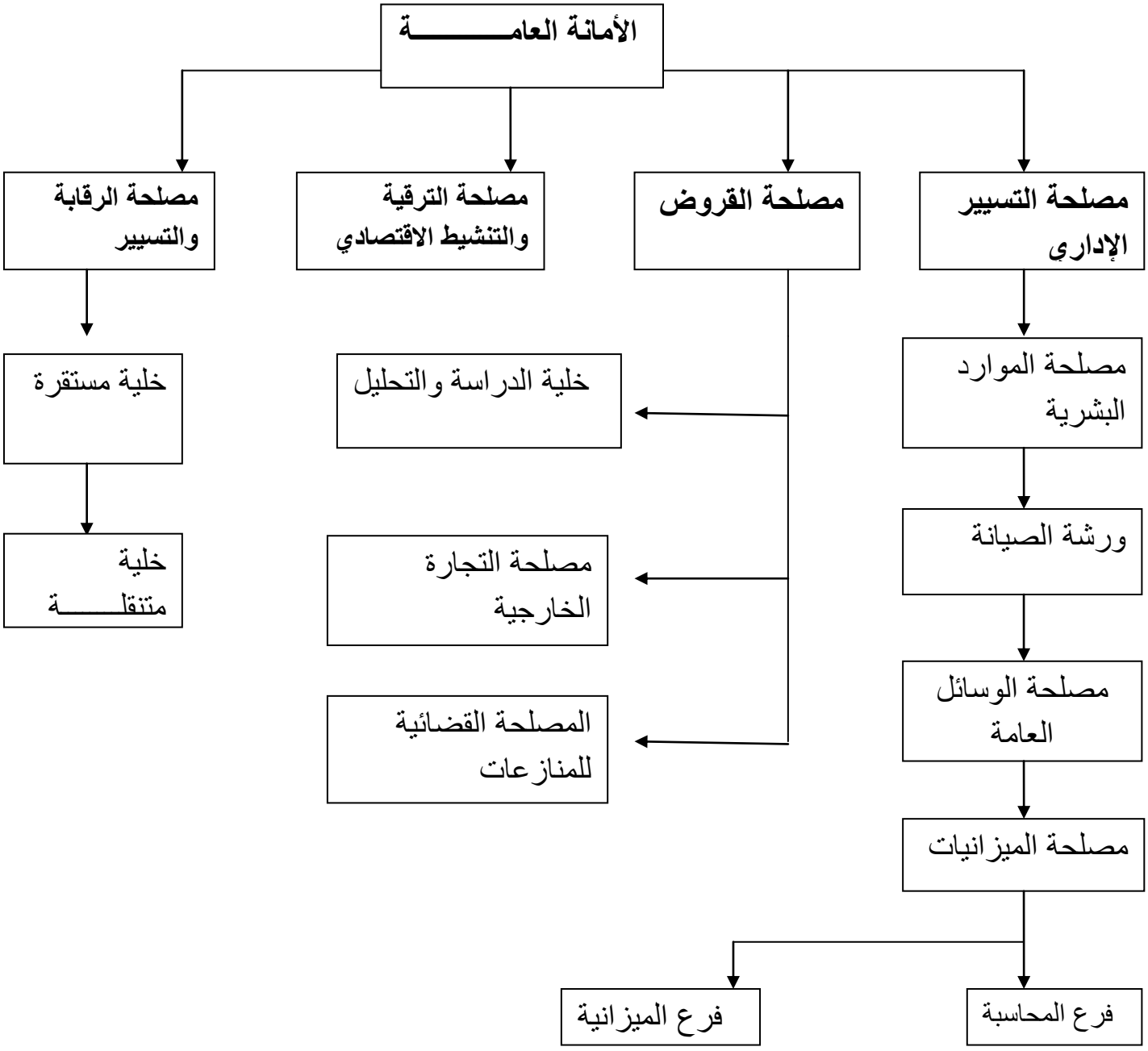

[1]- الوثائق الداخلية للبنك (BNA)

المطلب الثاني:الطريقة والأدوات

الفرع الأول :الطريقة

أولا:اختيار مجتمع الدراسة والعينة

تم اختيار البنك الوطني الجزائري **كمجتمع للدراسة** لإسقاط المفاهيم النظرية ومعرفة مدى تطبيق البنك لتنقية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض،حيث كانت **عينة الدراسة** هي القروض القصيرة الآجل (قرض استغلال) وقروض متوسطة المدى(قرض استثمار)

ثانيا :طرق جمع المعلومات

نظرا لمتطلبات الموضوع قمنا بإجراء مقابلة مع المكلف بالدراسات بالبنك الوطني الجزائري(المديرية الجهوية للاستغلال – 184–) وكالة ورقلة

ثالثا:المعطيات المجمعة

تم الحصول على القوائم المالية المتمثلة في:

ـــ **المشروع الأول**:قرض الاستغلال:

- الميزانيات المالية الحقيقية لمؤسسة X للفندقة والإطعام لسنة2011-2012-2013

ـــ **المشروع الثاني**:قرض الاستثمار:

- الميزانيات المالية الحقيقية لمؤسسة X لنقل البضائع والمنتجات البترولية لسنة2011-2012-2013
- الميزانيات التقديرية لخمس سنوات
- جدول حسابات النتائج لخمس سنوات

الفرع الثاني:الأدوات

المقابلة الشخصية مع المسؤول المكلف بالدراسات،كما اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة بيانات الدراسة حيث اعتمدنا على دراسة وتحليل القوائم المالية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة ،بالإضافة إلى تحليل الميزانيات التقديرية وجدول حسابات النتائج.

المبحث الثاني:النتائج والمناقشة.

خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها خلال الدراسة الميدانية .حيث قمنا بالدراسة والتقييم لقرض استغلال وقرض استثمار المقدمة من البنك الوطني الجزائري– وكالة ورقلة – مديرية الجهوية للاستغلال–184–.

المطلب الأول:دراسة ملف قرض استغلال

1:الوثائق المطلوبة لملف قرض استغلال

ـــ التعريف بالمؤسسة الطالبة للقرض

مؤسسة**x** على شكل شركة ذات شخص وحيد يتمثل نشاطها الرئيسي في للفندقة والإطعام تأسست في سنة 2002 وكانت مستفيدة من قروض استغلال من سنة 2005 من البنك الوطني الجزائري وفي 9/16/ 2014 تقدمت بطلب قرض استغلال متمثل في:

1ـــ تسهيلات الصندوق بقيمة **10مليون دينار جزائري**.

2ـــ كفالة مناقصة مغطاة بنسبة **100% بقيمة 15مليون دج**.

3ـــ كفالة حسن التنفيذ بقيمة **30 مليون دج مغطاة بنسبة 100%**.

وكان هذا الطلب مرفق بالملف الأتي:

- **الملف التقني**:والذي يتضمن الوثائق الآتية:

ـــ طلب خطي ممضى ومختوم بختم المؤسسة يتضمن قيمة القرض ونوعه ومدته.

ـــ شهادة أداء المستحقات الضريبية غير منتهية الصلاحية(أنظر الملحق رقم 8)

ـــ شهادة أداء المستحقات لدى صندوق الوطني للعمال لأجراء CNASغير منتهية الصلاحية (الملحق رقم 9)

ـــ شهادة أداء المستحقات لدى الصندوق الوطني للعمال غير الأجراءCASNOSغير منتهية الصلاحية

(الملحق رقم 10)

ـــ شهادة أداء المستحقات لدى الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر غير منتهية الصلاحية الناجمة عن سوء الأحوال الجوية وهذه الوثيقة خاصة بالمؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية والريCACOBATفقط

ـــ شهادة إيداع الحسابات الاجتماعية BAOLخاصة بالشركات فقط(الملحق رقم 11)

ـــ ثلاث ميزانيات لثلاثسنوات الأخيرة تحمل ختم مديرية الضرائب ،وختم المحاسب

ـــ نسخة من السجل التجاري مصادق عليه لدى مصالح السجل التجاري

ـــ نسخة من بطاقة التعريف الجبائيNIF

ـــ نسخة من تقرير محافظ الحسابات لثلاثة سنوات الأخيرة وتكون خاصة بالأشخاص المعنوية

ـــ نسخة من العقد الأساسي للشركة في حالة إدا كانت المؤسسة شركة ذات مسؤولية محدودة،شركة ذات شخص وحيد ،شركة ذات أسهم ،شركة تضامن.

ـــ نسخة من شهادة التخصص والتصنيف المهنيين.

ـــ جدول الأعمال أو مخطط الصفقات.

✓ **بعد تقديم الملف طلب القرض على مستوى البنك تأتي مرحلة التأكد من الوثائق.**

ثانيا ـــ التأكد من صحة الوثائق:

يقوم المكلف بالدراسات بمصلحة القروض بالوكالة أو المديرية الجهوية بالتأكد من صحة كل الوثائق المذكورة سابقا لمنح قرض استغلال وخاصة الوثائق التي تكون مرتبطة بتاريخ صلاحية.

- شهادة أداء المستحقات (CACOBATCASNOSCNAS)
- شهادة أداء المستحقات الضريبية والتي غالبا تكون مدة صلاحيتها **ثلاثة أشهر** ابتداء من تاريخ إصدارها وكذلك يقوم المكلف بالدراسات من التأكد من عدم وجود دين ضريبي على عاتق المؤسسة الطالبة للقرض وإذا وجدت دين على عاتق المؤسسة إحضار تعهد شرفي خاص بتسديد هذا الدين على دفعات ممضية من طرف المصلحة الضريبية. ،وفي حالة إذا ما كان هناك طعن من طرف المؤسسة في قيمة الدين الضريبي فسوف تستفيد هذه الأخيرة من إعفاء وهذا لدراسة طلب الطعن.
- التأكد من صحة الوثائق القانونية المتمثلة في السجل التجاري والعقد التأسيسي للشركة

- التأكد من الميزانيات الثلاثة الأخيرة السابقة والميزانيات التقديرية للخمسة سنوات السابقة في حالة قرض استثمار.[1]

✓ **بعد التأكد من صحة كل الوثائق المذكورة أنفا يقوم المكلف بالدراسات على مستوى البنك بالدراسة المالية التحليلية:**

ثالثا:الدراسة المالية للملف قرض الاستغلال.

غالبا ما يقوم البنك بحساب المؤشرات المالية على غرار الميزانيات الثلاثة السابقة الأخيرة ففي الواقع لا يقوم المكلف بالدراسات بحساب النسب المالية،بل يكتفي فقط بحساب المؤشرات المالية لثلاثة سنوات الأخيرة(FR ـ BFR ـ T) التي لها دلالات مالية وجيهة.

الجدول رقم2: الميزانيات لثلاث سنوات الأخيرة.

	2011	2012	2013
الأصـــــــــــــــــــــــــــول			
أصول دائمة	160.498.963,15	160.966.351,55	175.753.201,21
تثبيتات مادية	119090	1.417.380,12	22.545.604,67
تثبيتات معنوية	33125298,99	26.294.209,94	20251835,05
تثبيتات إضافية	127619761,49	133.254.761,49	133.254.761,49
تثبيتات مالية	-365.189,33	/	-299.000
أصول متداولة	62772311,02	169190961,50	205647004,36
مخزونات	/	3.648.903,76	32.845.691,06
زبائن	31516562,39	94.141.388,18	104.496.062,43
مدينون آخرون	12.799.853,10	12.799,853,42	12.799.853,46
ضرائب	11356087,84	14834133,46	12.136.188,45
حقوق أخرى	2.500.000	2.500.000	2.500.000
الخزينة	4.599.807,69	41.266.682,68	40.869.208,96
إجمال الأصول	223.271.274,17	330.157.313,05	381.400.205,57
الخصـــــــــــوم			
رأسمال مدفوع	100.000	6000.000	16.000.000
علاوات واحتياطات	/	2.967.224,51	2.967.224,51

[1]- المقابلة الشخصية مع المكلف بالدراسات

نتيجة صافية	5582009,43	7.875.640,49	7.337.835,58
رؤوس أموال خاصة أخرى	59.344.490,16	/	/
المجموع	65.026.499,59	16.842.865	26.305.060,09
قروض وديون مالية	4.389.860	4.389.860	3.389.860
خصوم متداولة	153.854.914,58	308.924.588,05	351.705.285,48
موردون وحسابات م	130.748.375,90	219.254.403,30	260.891.246,80
ضرائب	10.516.884,11	23.260.904,86	24.058.135,86
ديون أخرى	1.225.469,14	55.045.094,46	55.391.717,39
خزينة الخصوم	11.364.185,43	11.364.185,43	11.364.185,43
إجمالي الخصوم	223.271.274,17	330.157.313,05	381.400.205,57

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على ميزانيات البنك

1ـــ حساب مؤشرات التوازن المالي:

❖ سنة **2011**.

ـــ حساب رأس المال العامل FR

- من أعلى الميزانية.

FR=أموال دائمة – أصول دائمة

=(أموال خاصة + خصوم ثابتة) – أصول دائمة

=(65.026.499,59+ 4.389.860)- 160.498.963,15=(**91.082.603,51**–)دج

- من أسفل الميزانية:

FR=أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل

= 153.854.914,58 -62.772.311,02 =(**91.082.603,51**–)دج

ـــ حساب احتياج رأسمال العامل BFR

BFR=أصول متداولة خارج الخزينة – خصوم متداولة خارج الخزينة

=58.172.503,33 – 142.490.729,1 =(**84.318.225,77**–)دج

ـــ حساب الخزينة T

الطريقة1

T= رأسمال العامل ـــ الاحتياج لرأسمال العامل

=(-91.082.603,51) – (-84.318.225,77)=(-6.764.377,74)دج

الطريقة2

T=خزينة الأصول ـ خزينة الخصوم

=(-6.764.377,74)دج

❖ **لسنة 2012:**

- حســـــــــــــــاب FR

- من أعلى الميزانية:

)=FR160.966.351,55 -(16.842.865+ 4.389.860

=(**139.733.626,5**–)دج

من أسفل الميزانية

FR= 169.190.961,50 – 308.924.588,05=(**139.733.626,5**–)دج

ـــ حساب BFR

BFR= 127.924.278,8 – 297.560.402,6= (**169.636.123,8**–)دج

ـــ حساب الخزينة T

ط1)T= FR- BFR= 29.902.497,3دج

ط2)T= خزينة الأصول – خزينة الخصوم = **29.902.497,3**دج

❖ سنة**2013**

ـــ حساب**FR**من أعلى الميزانية

FR= (26.305.060,09+ 3.389.860) – 175.753.201,21 =(**146.058.281,1**–)دج

ـــFR من أسفل الميزانية

FR= 205.647.004,36 - 351.705.285,48= (**146.058.281,1**–)دج

ـــ حساب **BFR**:

BFR= 164.777.795,3 – 340.341.100 =(**175.563.304,7**–) دج

ـــ حساب الخزينة **T**

T= BFR –FR= **29.505.023,53**دج

T= خ الأصول – خ الخصوم = **29.505.023,53**دج

الجدول 3:يلخص مؤشرات التوازن المالي لثلاثةسنوات.

السنة / المؤشر	2011	2012	2013
FR	-91.082.603,51	-139.733.626,5	-146.058.281,1
BFR	-84.318.225,77	-169.636.123,8	-175.563.304,7
T	**-6764377,74**	**29.902.497,3**	**29.505.023,59**

المصدر:من إعداد الطالبة

2ـــ التحليل المالي للمؤشرات المالية

رأس المال العامل **سالب ويرتفع سنويا حيث بلغ** سنة 2011 (**91.082.603,51**–)**دج** وفي سنة 2012 (**139.733.626,5**–)**دج** وفي سنة 2013 (**146.058.281,1**–)**دج** وهذا يدل على أن الأصول التابثة لم

تغطى كليا الأموال الدائمة حيت مول الجزء الأخر من الأصول التابثة من قروض قصيرة الأجل وبالتالي لا وجود لهامش الذي يعتبر كضمان لمواجهة المخاطر المالية غير المتوقعة.

ـــ الاحتياج لرأسمال العامل:

نلاحظ أن**BFRسالب** وهو يرتفع من (**84.318.225,77**–) **دج** سنة 2011 إلى (**169.636.123,8**–) **دج** سنة2012 ومنه إلى (**175.563.304,7**–) **دج** سنة 2013

هذا يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأسمال عامل لأنه يغطي كل الاستثمارات وأن هذه القيمة عبارة عن فائض يوجه لتمويل دورة الاستغلال.

ـــ الخزينة T

الخزينة **سالبة** سنة 2011بلغت (6.764.377,74–) وهذا يدل على أن الموارد لا تغطي إلا جزءا من احتياجات الدورة والباقي يمول بقروض قصيرة الأجل ، **وموجبة** سنة 2012 ;2013 بلغت 29.902.497,3 دج، 29.505.023,59دج على التوالي هذا ما يفسر توفر السيولة التي تسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجاتها قصيرة الأجل.

رابعا:اتخـــــــــــــــاذ قرار منح قرض استغلال

قدمت المؤسسة جدول أعمال تقديري بمبلغ693,396,000دج وبعد الدراسات المالية التحليلية التي قام بها المكلف بالدراسات توصل إلى مرحلة اتخاذ قرار منح القرض وعليه حساب الحد الأعلى لكل نوع قرض المسموح به أو المرخص إقراضه وفق تعليمات البنك الوطني الجزائري وتعليمات بنك الجزائر

أولا: بالنسبة لتسهيلات الصندوق.

الحد الأعلى =التدفقات النقدية الحقيقية(لسنة2013) /**24**

=268673000/ 24 =**11,194,000دج**

- **بمأن القيمة يجب ألا يتجاوزها البنك أثناء منح الزبون القرض و بمأن الزبون طلب قرض بقيمة أقل من الحد الأعلى فإنه يتم اتخاذ قرار بمنح القرض المقدر ب10,000,000دج**

ثانيا:كفالة مناقصة:

يحسب الحد الأعلى لمنح قرض على كفالة مناقصة عن طريق حساب (**1%**) من جدول أعمال أو مخطط الصفقات.

في هده الحالة فإن الحد الأعلى هو:

- 693.396.000 * (**1%**)=**6.934.000** دج

- **تطبيقا لتعليمات بنك الجزائر والبنك الوطني الجزائري فإنه يتم تقريب قيمة الحد الأعلى6.934.00دج إلى 7000,000دج وهو المبلغ الذي يتم منحه للزبون.**

ثالثا:كفالة حسن التنفيذ.

يحسب الحد الأعلى لقرض الكفالة حسن التنفيذ بأخذ **5%** من جدول الأعمال ومنه يكون كالتالي:

=693.396.000 * **5%** =**34,669,800دج**

ـــ الحد الأعلى هو 34.669.800دج وبمأن المؤسسة طلبت 30مليون دج فإنه يتم منح الزبون قرض بقيمة30,000,000 دج بناءا على طلبه .

المطلب الثاني: دراسة ملف طلب قرض استثمار

مؤسسة (**X**)يتمثل نشاطها الرئيسي **نقل البضائع والمنتجات البترولية** على جميع المسافات تأسست سنة **2007** ،تقدمت بتاريخ 2014/7/31 بطلب قرض متوسط المدى لتوسعة مشروعه الاستثماري بقيمة**7.055.460,0دج** على خمسة سنوات وهذا لاقتناء أربع شاحنات من نوع JACمن أجل اتفاقية نقل مياه معدنية.

ـــ الوثائق المطلوبة في ملف قرض استثمار

هي نفسها وثائق ملف طلب قرض استغلال بالإضافة إلى:

ـــ الدراسة التقنو اقتصادية وتكون من مكتب الدراسات وتحتوي على خمسة ميزانيات تقديرية.

ـــ نسخة من الفواتير الخاصة باقتناء أدوات ومعدات خاصة بالمشروع pro forma

ـــ نسخة من التأمين على الفواتير

➢ **بعد التأكد من صحة الوثائق يتم القيام بالدراسة المالية التحليلية للميزانيات الثلاث الأخيرة**

الجدول رقم 4:يمثل الميزانيات المالية لثلاث سنوات الأخيرة.

	2011	2012	2013
الأصـــول			
أصول دائمة			
تثبيتات مادية أخرى	67533493,42	43924507,95	21076355,81
تثبيتات إضافية	640900	640900	640900
قروض ونشاطات مالية أخرى تابثة	292500	292500	1792500
المجموع	**68466893,42**	**44857907,95**	**23509755,81**
أصول متداولة			
مخزونات	/	2554195,78	/
زبائن	3495500	1103900	4843700
ضرائب	1720948,31	845233,68	868966,13
حقوق أخرى واستعمالات مماثلة	251655,14	128565,64	717925,59
الخزينة	7215597,82	6511901,17	402664,84
مجموع الأصول المتداولة	**12683701,27**	**1143796,27**	**10457241,56**
مجموع الأصول	**81150594,69**	**56001704,22**	**33966997,37**
الخصـــوم			
أموال خاصة			
رأس مال مدفوع	57071688,61	49028095,91	39615820,04
نتيجة صافية	-1275998,67	-9392710,17	-26128074,88
المجموع	**55795689,94**	**39635385,74**	**13487745,16**
خصوم تابثة			
قروض وديون مالية	20785000	15285000	4785000
خصوم متداولة			
موردون وحسابات ملحقة	4386276	502651,48	15358761,01

ضرائب	183628,75	578667	218097
ديون أخرى	/	/	117394,20
الخزينة	0,00	0.00	0.00
مجموع الخصوم المتداولة	**4569904,75**	**1081318,48**	**10457241,56**
مجموع الخصوم	**81150594,69**	**56001704,22**	**33966997,37**

1ـ حساب مؤشرات التوازن المالي

❖ **سنة 2011**

ـ حساب رأسمال العاملFR

➢ من أعلى الميزانية

FR=أصول دائمة – أموال دائمة

=(20.785.000 + 55.795.689,94) -68.466.893,42=**8.113.796,52 دج**

➢ من أسفل الميزانية

FR= أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل

=12.683.701,27 – 4.569.904,75=**8.113.796,52 دج**

ـ حساب الاحتياج لرأسمال العاملBFR

BFR= أصول متداولة خارج الخزينة – خصوم متداولة خارج الخزينة

=5.468.103,45 – 4.569.904,75=**898.198,7 دج**

ـ حساب الخزينة T

➢ **الطريقة 1**

BFR –FR =T

= 8.113.796,52 -898.198,7=**7.215.597,82دج**

➢ **الطريقة2**

T= خزينة الأصول – خزينة الخصوم

=7.215.597,82 – 0 = **7.215.597,82** دج

❖ سنة**2012**

ـــ حساب FR

➢ FR من أعلى الميزانية

FR= (39.635.385,74+ 15.285.000) – 44.857.907,95= **10.062.477,79** دج

➢ من أسفل الميزانية

FR= 11.143.796,27- 1.081.318,48= **10.062.477,79**دج

ـــ حساب BFR

BFR=(11143796,27- 6511901,17)- 1081318,48=3.550.576,62

ـــ حساب الخزينة T

ط1)T= FR– BFR

= 10.062.477,79- 3.550.576,62= **6.511.901,17**دج

ط2)T= 6.511.901,17 – 0 = **6.511.901,17**دج

❖ سنة **2013**

ـــ حساب FR

➢ FRمن أعلى الميزانية

FR= 18.272.745,16 – 23.509.755,81= (**5.237.010,65** –)دج

➢ من أسفل الميزانية

FR= 10.457.241,56 – 15.694.252,21= (**5.237.010,65**–)دج

ـــ حساب BFR

BFR=6.430.591,72 – 15.694.252,21= (**9.263.660,49**-)دج

ـــ حساب الخزينةT

ط1) T= FR – BFR = **4.026.649,84دج**

ط2)T= خزينة الأصول – خزينة الخصوم =**4.026.649,84دج**

الجدول رقم 5: يلخص مؤشرات التوازن المالي لثلاث سنوات الأخيرة

	2011	2012	2013
FR	8.113.796,52	10.062.477,79	-5.237.010,65
BFR	898.198,7	3.550.576,62	-9.263.660,49
T	7.215.597,82	6.511.901,17	4.026.649,84

المصدر من إعداد الطالبة

2ـــ التفسير المالي للمؤشرات:

- ✓ **FR**:سنة (2012- 2011) رأس المال العامل موجب ويرتفع من القيمة 8113796,52**دج** إلى 10062477,79 **دج** هذا يدل على أن المؤسسة حققت فائض مالي بعد تمويل احتياجاتها المالية الثابتة،بينما سنة 2013رأسالمال العامل سالب دليل على أن الاموال الدائمة لم تغطي الأصول الثابتة حيث مول الجزء المتبقي بقروض قصيرة الأجل.
- ✓ **BFR**: سنة(2012-2011) موجب ويرتفع من القيمة898198,7**دج** إلى3550576,62**دج**،أي أن المؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل لتمويل احتياجاتها المالية،بينما تراجعت قيمة الاحتياج لرأسمال العامل سنة2013 إلى(9263660,49-) **دج** مما يدل على أن المؤسسة ليست بحاجة إلى رأسمال عامل موجب لأنه يغطي كل الاستثمارات
- ✓ **الخزينة** :موجبة دليل على توفر السيولة مما يسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجاتها قصيرة الأجل

الجدول رقم6:يوضح الميزانيات التقديرية لخمسة سنوات السابقة

الميزانية التقديرية	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5
الأصـــــــــــــول					

تثبيتات	121339721	121339721	121339721	121339721	121339721
مخصصات	80555746	90751739	100947732	111143725	121339721
تثبيتات صافية	40783975	30587982	20391989	10195996	-
حقوق الزبائن	12675000	13308750	13974188	14672897	15406542
حقوق أخرى	561142	588767	617773	648229	680209
متاحات	15419405	29580413	44409453	6019295	76974817
إجمالي الأصول	**69439522**	**74065912**	**79393402**	**85709317**	**93061568**
الخصـــــــــــــــــــــــــوم					
رأسمال	51764096	51764096	51764096	51764096	51764096
ترحيل جديد	-9392710	-4286345	828992	6874301	13902886
نتيجة صافية	5106365	5115338	6045309	7028584	8059514
إجمالي الأموال الخاصة	**47477751**	**52593089**	**58638397**	**65666981**	**73726495**
ديون ط/م الأجل	19604460	18783660	17962860	17142060	16321260
تسبيقات بنكية	4319460	3498660	2677860	1857060	1036260
موردون	901128	945490	992071	1040980	1092335
ديون اجتماعية	1456183	11743673	1800074	1859295	1921478
إجمالي الخصوم	**69439522**	**74065912**	**79393402**	**85709317**	**93061568**

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على ميزانيات البنك

الجدول رقم 7:يمثل جدول حسابات النتائج التقديري .

حسابات النتائج	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5
رقم الأعمال	**65.000.000**	**68250000**	**71662500**	**75245625**	**79007906**
خدمات مباع	65.000.000	68250000	71662500	75245625	79007906
الإنتاج الكلي	**65.000.000**	**68250000**	**71662500**	**75245625**	**79007906**
استهلاكات أساسية	39610000	41560000	4360750	45757375	48014744
القيمة المضافة	**25390000**	**26690000**	**28055000**	**29488250**	**30993163**
مصاريف المستخدمين	6424200	7387830	7387830	7387830	7387830
ضرائب ورسوم	1400000	1465000	1533250	1604913	1680158
الفائض الإجمالي للاستغلال	**17565800**	**17837170**	**19133920**	**20495508**	**21925175**
مخصصات الاهتلاك	10195993	10195993	10195993	10195993	10195996
مصاريف مالية	75000	333552	301772	258680	215588
النتيجة قبل الضريبة	**7294807**	**7307625**	**8636155**	**10040835**	**11513591**
ضرائب على الدخل30%	2188442	2192288	2590847	3012250	3454077
النتيجة ص	**5106365**	**5115338**	**6045309**	**7028584**	**8059514**
تمويل ذاتي	**15302358**	**15311331**	**16241302**	**17224577**	**18255510**

المصدر :وثائق البنك الداخلية

3ـــ حساب القدرة على التمويل الذاتي CAF

CAF=النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك

جدول رقم 8: يلخص القدرة على التمويل الذاتي لخمسة السنوات السابقة

	السنة 1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5
النتيجة الصافية	5106365	5115338	6045309	7028584	8059514
مخصصات الاهتلاك	10195993	10195993	10195993	10195993	10195996
CAF	15302358	15311331	16241302	17224577	18255510

المصدر من إعداد الطالبة

- حساب متوسط القدرة على التمويل الذاتي

= **ΣCAF / عدد السنوات**

=65.905.078 / 5 = 13.181015.6 دج

4 ـــ حساب القيمة الحالية الصافية VAN

$$VAN=CAF\ (1+i)^{1}+ CAF_2(1+i)^{2} +\ldots\ldots\ldots\ldots+CAF_5\ (1+i)^{5} - I_0$$

معدل الفائدة%7.25= i

تكلفة المشروع I_0 =7055460دج

VAN=72.384.431,74دج

- القيمة الحالية الصافية موجبة وبالتالي فإن المشروع في ربحية اقتصادية و يحقق ربحأو فائض و هو مقبول.

ـــ حساب معدل استرجاع القرض:

أولاـــ حساب قيمة القرض.

قيمة القرض=تكلفة المشروع *(60%)

=7.055.460* (60%) = 4.233.276 دج

ـ معدل استرجاع القرض= قيمة القرض / متوسط CAF

= 4.233.276 /13181015.6=0,32

مدة استرجاع القرض **هي ثلاثة أشهر ويومان.**

ـ حساب معدل استرجاع الاستثمار:

=تكلفة المشروع / متوسط CAF=13.181015,6/7055460**=0,53**

- ✓ مدة استرجاع الاستثمار **هي خمسة أشهر و ثلاثة أيام**

ـ اتخاذ قرار منح القرض الاستثماري

بعد إجراء الدراسة التحليلية لملف قرض استثماري توصلنا إلى أن المشروع الاستثماري مجدي وذو مرد ودية،و هذا من خلال حساب المؤشرات المالية و القيمة الحالية الصافية و مدة استرجاع الاستثمار ومدة استرجاع القرض.

نلاحظ أن مدة استرجاع القرض، و مدة استرجاع الاستثمار قصيرة جدا و لكن هذا في الإطار الحسابي فقط أما عمليا فيكون اتخاذ قرار منح القرض كالآتي:

منح البنك مؤسسةX قرض لتمويل مشروع استثماري متمثل في اقتناء أربع شاحنات من نوع JAC من أجل اتفاقية نقل مياه معدنية.

قيمة الاستثمار تقدر ب 7.055.460,00 دج يقوم البنك الوطني الجزائري حسب التعليمات بتمويل المشاريع الاستثمارية بنسبة 60% كحد كأقصى.

فتصبح قيمة القرض 4.607.055،00 × 60 % = 4.233.276،00دج

مدة القرض خمسة سنوات مع سنة إعفاء،وطريقة التسديد كل ستة أشهر.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على مستوى البنك الوطني الجزائري ـــ وكالة ورقلة ـــ تم إسقاط المفاهيم لنظرية على ارض الواقع ، تم التوصل إلى أن المؤسسة تتمتع بوضعية مالية جيدة,

ـــ المؤسسة تتمتع بخزينة موجبة على مدى الفترة الممتدة من 2011-2013 أي انها قادرة على مواجهة احتياجاتها قصيرة الآجل.

ـــ المؤسسة الطالبة لقرض الاستثمار تتمتع بالقدرة على التمويل الذاتي جيدة ومتزايدة سنويا.

ـــ القيمة الحالية الصافية **للمشروع موجبة وهذا يدل على أن المشروع مجدي .**

ـــ وبناءا على هذا تم منح المؤسستين القروض التي تم طلبها مع أخذ البنك بعين الاعتبار الحد الأعلى المسموح بمنحه وهذا تطبيقا لتعليمات البنك الوطني الجزائري وتعليمات بنك الجزائر.

الخاتمـــــــــــــة

لقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق البنك الوطني الجزائري لتقنية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض .

من خلال الدراسة الميدانية نخلص إلى أن التحليل المالي هو الأداة الفعالة والناجعة لاتخاذ القرار على مستوى البنوك في عملية منح القروض , إذ يبرز لمحلل القوائم المالية الوضع المالي للعميل ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.

إذ يعتبر هذا الأخير أكثر الجهات المستفيدة من التحليل المالي باعتباره يجنبالوقوع في مخاطر غير متوقعة (تعثر القروض مثلا)، لذا فعلى إدارة أي بنك أن تختار المحلل المالي الكفء الذي يتمتع بدراية شاملة عن التحليل المالي وتقوم بتحفيز موظفيها على تطبيق هذه التقنية لما لها من دور كبير في نجاح إستراتيجية البنك وتحقيق الأهداف.

ومما سبق نستنتج ما يلي:

ـــ القوائم المالية هي المرآة العاكسة لنشاط المؤسسة.

ـــ التحليل المالي هو الجوهر في عملية اتخاذ القرار الصائب و الرشيد خاصة في اتخاذ قرار منح القرض.

ـــ التحليل المالي يمكن المحلل المالي من معرفة الهيكل المالي للمؤسسة.

ـــ النتائج:

من خلال الدراسة الميدانية تم الوصول إلى النتائج التالية:

ـــ يطبق البنك الوطني الجزائري – وكالة ورقلة- التحليل المالي في بعض جوانبه فقط

ـــ من خلال الدراسة الميدانية نجد أن مدة استرجاع القرض، ومدة استرجاع الاستثمار تكون غير مطابقة لما هو في الواقع وهذا نظرا للمدة التي يستلزم فيها تقديم الضمانات مع سنوات الإعفاء وطريقة التسديد.

ـــ يتخذ البنك قرار منح القرض بالنسبة لقر وض الاستغلال عن طريق حساب مؤشرات التوازن المالي فقط، بينما يقوم بحساب نفس المؤشرات السابقة بالإضافة إلى القدرة على التمويل الذاتي CAF،القيمة الحالية الصافية VAN،معدل فترة استرجاع القرض،معدل استرجاع الاستثمار بالنسبة للقروض الاستثمارية .

ـــ يقوم المكلف بالدراسات بدراسة الجدوى الاقتصادية والفنية والبيئية في حالة عدم المعرفة الكافية بالزبون.(المرة الأولى لطلب القرض).

ـــ لا يتم طلب الملف الإداري من العميل إلا في القروض المدعمة. (CNAC، ENSAJ،ENJAM)

ـــ البنك الوطني لا يطبق النسب المالية في التحليل المالي(ماعدا نسبة التمويل الذاتي)لاتخاذ قرار منح القرض.

- يأخذ المكلف بالدراسات بعين الاعتبار تعليمات بنك الجزائر والبنك الوطني الجزائري أثناء منحه للقروض وذلك بعدم تجاوز الحد الأعلى المسموح به وهذا يكون حسب نوع القرض المطلوب.
- يستعمل البنك الوطني الجزائري التحليل المالي بصفة جزئية حيث يستخدم فقط مؤشرات التوازن المالي ويغض النظر عن النسب المالية ماعدا نسبة التمويل الذاتي

ـــ التوصيات:

ـــ نتيجة العدد الهائل لملفات طلب القرض يستلزم على إدارة البنك المراقبة المستمرة لموظفيها للتأكد من تطبيق التحليل المالي.

ـــ توفير تقنيات حديثة لدراسة الملفات مما يخفف العبء عن الموظفين ويزيد من حرصهم، بالتالي توفير و استغلال الوقت والجهد.

أفاق البحث:

من خلال دراستنا لدور التحليل المالي في منح القروض على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة- مديرية شبكة الاستغلال 184- و بعد استخلاصنا للنتائج المذكورة ،يرى الباحث انه مازالت بعض النقاط يمكن التطرق إليها و تكون أساسا لبحوث لاحقة و لهذا فانه يقترح:

دراسة مستقبلية كاستكمال لنتائج الدراسة الحالية و تتمثل في

ـــ ما مدى إمكانية تطبيق أدوات أخرى خلاف التحليل المالي؟

ـــ هل يمكن للبنوك أن تستند في اتخاذ قراراتها المالية إلى هيئات مالية خارجية متخصصة؟

قائمـــــة المراجع

❖ مراجع باللغة العربية

➢ **الكتب:**

1) ـــ محمدمطر،الاتجاهاتالحديثةفيالتحليلالماليوالائتماني،ط2،داروائلللنشر،عمان الأردن2006

2) ـــ فهمي مصطفى صالح، التحليل المالي،رام الله فلسطين،ط1،2008

3) ـــ إلياس بن ساسي ،يوسف فريشي،التسيير المالي ، دار وائل للنشر،عمان،ط2،2011

4) ـــ محمد عبد الفتاح ياغي ،اتخاذ القرارات التنظيمية،عمان ،دار وائل للنشر،ط1،2010

5) ـــ حمزة محمود الزبيري" التحليل المالي %تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان الأردن ، 1976

6) ـــ حنفي عبد الغفار، أساسيا ت التحليل المالي ودراسات الجدوى، الإسكندري ة، الدار الجامعية، 2004

7) ـــ منير محمد شاكر، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار) ط1, دار وائل للنشر، عمان، 2005

8) ـــ محمود حمزة الزبيدي،الإدارة المالية المتقدمة،عمان ،مؤسسة الوراق للنشر،2007

9) ـــ أسامة عبد الخالق، الإدارة المالية، كلية التجارة، جامعة القاهرة(e-book)

➢ **المذكرات:**

10) ـــ تودرت أكلي،التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي(S .E.F2007) مذكرة ماجستير،مالية ونقود، جامعة الجزائر،2009.

11) ـــ سعيدة زاوي،أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي "دراسة استبيانيه لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة،مذكرة ماستر،مالية مؤسسة ،2013.

12) ـــ حابس إيمان،دور التحليل المالي في منح القروض"دراسة حالة البنك الوطني الجزائري"مذكرة ماستر،مالية وبنوك ،ورقلة،2010

13) ـــ بن عمارة نور الدين،تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"دراسة حالة مؤسسة لينذ غاز الجزائر"وحدة ورقلة ـــ مذكرة ماستر،مالية مؤسسة،جامعة ورقلة،2010.

14) ــ صخري جمال عبد الناصر،التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر" دراسة حالة مؤسسة ENSP(2010ــ2011ــ2012)،مذكرة ماستر،مالية المؤسسة،جامعة ورقلة،2013.

15) ــ بن خروف جليلة،دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات"دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGAZ،(2005،2008)،مذكرة ماستر،مالية مؤسسة،جامعة أحمد بوقره بومرداس،

16) ــ اليمين سعادة،استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتهاــ دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبةــ العلمةــ سطيف،مذكرة ماجستير ،إدارة أعمال ،جامعة باتنة،2009

17) ــ إيمان انجرو،التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض،مذكرة ماجستير، .كلية الاقتصاد جامعة تشرين سوريا2007

18) ــ بن مالك عمار،المنهج الحديث في التحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء(دراسة حالة شركة اسمنت السعودية،مذكرة ماجستير،إدارة مالية،جامعة قسنطينة،2011

19) ــ مقدم ليلى،سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،مذكرة ماجستير،تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،جامعة ورقلة،2008

20) ــ عمار أكرم عمر الطويل،مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر،مذكرة ماجستير،محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية،غزة ،2008

➢ **مؤتمرات وندوات:**

21) ــ هيئة الأوراق المالية والسلع،ندوة تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية أبو ظبي ــ ،سبتمبر2006(6،8)SLIDE

22) ــ وحيد محمود رمو ،سيف عبد الرزاق محمد الوتار،استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية :دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل

23) ــ محمود جلال أحمد،طلال الكسار،استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات،بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السابع،جامعة الزرقاء الخاصة2009

➢ **المجلات:**

24) ـــ لطيف زيود،ماهر الأمين،منيرة المهندس،تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي(دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري) مجلو جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،المجلد (27) العدد (4)،2005

25) ـــ يوسف محمود جربوع،مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ يفشل المشروع،المجلد (13) العدد(1) ،ص295-263،2005

➢ **المنشورات**

26) ـــوليد ناجي الحيالي ،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي،منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،2004

27) ـــ وليد ناجي الحيالي،مذكرات التحليل المالي في المنشات التجارية،منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،2007

28) ـــ علي فاضل جابر،التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء (دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية،بحث مقدم إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك وهو جزء من متطلبات دراسة برنامج الماجستير للعلوم المحاسبية.

❖ **مراجع باللغة الأجنبية.**

29) ـERIC Lamarque،Gestion Bancaire،2édition،Pearson Education،2008.

30) ـChristoph Evers،Gestion financier de l'entreprise،Version2002،University Liber de Bruxelles.

ـJacques NEFUSSI،Introduction a l'analyse financier.

31) ـKatarina Zager، Lajos Zager،THE ROLE OF FINANCIAL INFORMATION IN DECISION MAKING PROCESS ، 2006

32) -CONSTANTIN ZOPOUNIDIS،MICHAEL DOUMPOS ،Multi-criteria Décision Aide in Financial Décision Making:Méthodologies and littérature review ،2002

33)_ Elie Cohen،Gestion financier de l’entreprise et développement financier،Universités Francophones ،1991

34) -y. A, Babalola،F.R.Abiola ،FINANCIAL RATIO Analysis of FIRMS:A Tool For décision Making،2013

قائمـــــــــة
الملاحـــــــق

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 0 1 3 0 0 4 0 5 1 2 6 7 0 2 3

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : CATERGING

Adresse : HAI FADILA SAADANE N°02 HASSI MESSAOUD

Exercice Clos Le : 31/12/2011

BILAN (ACTIF)

Série G, n° 2 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations incorporelles	124 590.00	5 500.00	119 090.00	27 500.00
Immobilisations corporelles				
Terrains	0.00	0.00	0.00	0.00
Batiments	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres immobilisations corporelles	69 444 328.10	36 319 029.11	33 125 298.99	41 032 113.55
Immobilisation en concession	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations en cours	127 619 761.49	0.00	127 619 761.49	100 194 689.75
Immobilisations financieres				
Titres mis en équivalence	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres participations et créances rattachées	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres titres immobilisés	0.00	0.00	0.00	0.00
Prets et autres actifs financiers non courants	-365 187.33	0.00	-365 187.33	512 000.00
Impots différés actif	0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	196 823 492.26	36 324 529.11	160 498 963.15	141 766 303.30
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	0.00	0.00	0.00	0.00
Créances et emplois assimilés				
Clients	31 516 562.39	0.00	31 516 562.39	8 863 103.13
Autres débiteurs	12 799 853.10	0.00	12 799 853.10	12 799 853.10
Impots et assimilés	11 356 087.84	0.00	11 356 087.84	11 126 772.53
Autres créances et emplois assimilés	2 500 000.00	0.00	2 500 000.00	2 500 000.00
Disponibiltés et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	0.00	0.00	0.00	0.00
Trésorerie	4 599 807.69	0.00	4 599 807.69	95 150.03
TOTAL ACTIF COURANT	62 772 311.02	0.00	62 772 311.02	35 384 878.79
TOTAL GENERAL ACTIF	259 595 803.28	36 324 529.11	223 271 274.17	177 151 182.09

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 0 1 3 0 0 4 0 5 1 2 6 7 0 0 3 0 0

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : CATERGING

Adresse : HAI FADILA SAADANE N°02 HASSI MESSAOUD

Exercice Clos Le : 31/12/2011

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	100 000.00	100 000.00
Capital non appelé	0.00	0.00
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	0.00	0.00
Ecart de réévaluation	0.00	0.00
Ecart d'équivalence (1)	0.00	0.00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	5 582 009.43	4 415 065.51
Autres capitaux propres - Report à nouveau	59 344 490.16	54 929 424.65
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
T O T A L I	**65 026 499.59**	**59 444 490.16**
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	4 389 860.00	60 000.00
Impots (différés et provisionnés)	0.00	0.00
Autres dettes non courantes	0.00	0.00
Provisions et produits constatés d'avance	0.00	0.00
T O T A L II	**4 389 860.00**	**60 000.00**
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	130 748 375.90	93 810 613.57
Impots	10 516 884.11	8 915 968.08
Autres dettes	1 225 469.14	3 555 924.85
Trésorerie Passif	11 364 185.43	11 364 185.43
T O T A L III	**153 854 914.58**	**117 646 691.93**
T O T A L PASSIF (I+II+III)	**223 271 274.17**	**177 151 182.09**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 0 1 3 0 0 4 0 5 1 2 6 6 7 0 2 3

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : CATERING

Adresse : HAI FADILA SAADANE N°02 HASSI MESSAOUD

Exercice Clos Le : 31/12/2012

BILAN (ACTIF)

Série G, n° 2 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations incorporelles	1 714 333.00	296 952.88	1 417 380.12	119 090.00
Immobilisations corporelles				
Terrains	0.00	0.00	0.00	0.00
Batiments	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres immobilisations corporelles	70 945 411.87	44 651 201.93	26 294 209.94	33 125 298.99
Immobilisation en concession	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations en cours	133 254 761.49	0.00	133 254 761.49	127 619 761.49
Immobilisations financieres				
Titres mis en équivalence	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres participations et créances rattachées	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres titres immobilisés	0.00	0.00	0.00	0.00
Prets et autres actifs financiers non courants	0.00	0.00	0.00	-365 187.33
Impots différés actif	0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	205 914 506.36	44 948 154.81	160 966 351.55	160 498 963.15
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	3 648 903.76	0.00	3 648 903.76	0.00
Créances et emplois assimilés				
Clients	94 141 388.18	0.00	94 141 388.18	31 516 562.39
Autres débiteurs	12 799 853.42	0.00	12 799 853.42	12 450 000.00
Impots et assimilés	14 834 133.46	0.00	14 834 133.46	9 884 399.34
Autres créances et emplois assimilés	2 500 000.00	0.00	2 500 000.00	2 500 000.00
Disponibiltés et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	0.00	0.00	0.00	0.00
Trésorerie	41 266 682.68	0.00	41 266 682.68	4 599 807.69
TOTAL ACTIF COURANT	169 190 961.50	0.00	169 190 961.50	60 950 769.42
TOTAL GENERAL ACTIF	375 105 467.86	44 948 154.81	330 157 313.05	221 449 732.57

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 0 1 3 0 0 4 0 5 1 2 6 0 7 0 2 3 0 0

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : CATERING

Adresse : HAI FADILA SAADANE N°02 HASSI MESSAOUD

Exercice Clos Le : 31/12/2012

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	6 000 000.00	100 000.00
Capital non appelé	0.00	0.00
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	2 967 224.51	0.00
Ecart de réévaluation	0.00	0.00
Ecart d'équivalence (1)	0.00	0.00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	7 875 640.49	5 582 009.43
Autres capitaux propres - Report à nouveau	0.00	59 344 490.16
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**16 842 865.00**	**65 026 499.59**
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	4 389 860.00	4 389 860.00
Impots (différés et provisionnés)	0.00	0.00
Autres dettes non courantes	0.00	0.00
Provisions et produits constatés d'avance	0.00	0.00
TOTAL II	**4 389 860.00**	**4 389 860.00**
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	219 254 403.30	130 748 375.90
Impots	23 260 904.86	9 045 195.61
Autres dettes	55 045 094.46	875 616.04
Trésorerie Passif	11 364 185.43	11 364 185.43
TOTAL III	**308 924 588.05**	**152 033 372.98**
TOTAL PASSIF (I+II+III)	**330 157 313.05**	**221 449 732.57**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F. 0 0 0 1 3 0 0 4 0 5 1 2 6 7 0 2 3

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : CATERING

Adresse : [redacted]

مفتشية الضرائب 24 فبراير
N°:2447/20 14
2014 أفريل 28

Exercice Clos Le : 31/12/2013

BILAN (ACTIF)

Série G, n° 2 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations incorporelles	23 174 356.15	628 751.48	22 545 604.67	1 417 380.12
Immobilisations corporelles				
Terrains	0.00	0.00	0.00	0.00
Batiments	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres immobilisations corporelles	73 679 025.11	53 427 190.06	20 251 835.05	26 294 209.94
Immobilisation en concession	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations en cours	133 254 761.49	0.00	133 254 761.49	133 254 761.49
Immobilisations financieres				
Titres mis en équivalence	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres participations et créances rattachées	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres titres immobilisés	0.00	0.00	0.00	0.00
Prets et autres actifs financiers non courants	-299 000.00	0.00	-299 000.00	0.00
Impots différés actif	0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	229 809 142.75	54 055 941.54	175 753 201.21	160 966 351.55
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	32 845 691.06	0.00	32 845 691.06	3 648 963.76
Créances et emplois assimilés				
Clients	104 496 062.43	0.00	104 496 062.43	94 141 388.18
Autres débiteurs	12 799 853.46	0.00	12 799 853.46	12 450 000.00
Impots et assimilés	12 136 188.45	0.00	12 136 188.45	13 362 444.96
Autres créances et emplois assimilés	2 500 000.00	0.00	2 500 000.00	2 500 000.00
Disponibiltés et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	0.00	0.00	0.00	0.00
Trésorerie	40 869 208.96	0.00	40 869 208.96	41 266 082.68
TOTAL ACTIF COURANT	205 647 004.36	0.00	205 647 004.36	167 369 419.58
TOTAL GENERAL ACTIF	435 456 147.11	54 055 941.54	381 400 205.57	328 335 771.13

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 0 1 3 0 0 4 0 5 1 2 6 6 7 0 2 3 0 0

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : CATERING

Adresse : [redacted]

مديرية الضرائب لـ 24 فبراير

N°1244/2014

2014 أكتوبر 28

حاسبي

Exercice Clos Le : 31/12/2013

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	16 000 000.00	6 000 000.00
Capital non appelé	0.00	0.00
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	2 967 224.51	2 967 224.51
Ecart de réévaluation	0.00	0.00
Ecart d'équivalence (1)	0.00	0.00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	7 337 835.58	7 875 640.49
Autres capitaux propres - Report à nouveau	0.00	0.00
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	26 305 060.09	16 842 865.00
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	3 389 860.00	4 389 860.00
Impots (différés et provisionnés)	0.00	0.00
Autres dettes non courantes	0.00	0.00
Provisions et produits constatés d'avance	0.00	0.00
TOTAL II	3 389 860.00	4 389 860.00
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	260 891 246.80	219 254 403.30
Impots	24 058 135.86	21 789 216.30
Autres dettes	55 391 717.39	54 695 241.04
Trésorerie Passif	11 364 185.43	11 364 185.00
TOTAL III	351 705 285.48	307 103 046.13
TOTAL PASSIF (I + II + III)	381 400 205.57	328 335 771.13

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIMÉ DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F | 1 | 9 | 6 | 6 | 4 | 0 | 1 | 7 | 0 | 0 | 0 | 6 | 6 | 3 | 5 |

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : TRAN DE PRODUIT PETROLI

Adresse : [redacted] OUARGLA

Exercice Clos Le : 31/12/2011

BILAN (ACTIF)

Série G, n° 2 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations incorporelles	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations corporelles				
Terrains	0.00	0.00	0.00	0.00
Batiments	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres immobilisations corporelles	115 114 260.68	47 580 767.26	67 533 493.42	78 535 062.23
Immobilisation en concession	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations en cours	640 900.00	0.00	640 900.00	640 900.00
Immobilisations financieres				
Titres mis en équivalence	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres participations et créances rattachées	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres titres immobilisés	0.00	0.00	0.00	0.00
Prets et autres actifs financiers non courants	292 500.00	0.00	292 500.00	292 500.00
Impots différés actif	0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	**116 047 660.68**	**47 580 767.26**	**68 466 893.42**	**79 468 462.23**
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	0.00	0.00	0.00	0.00
Créances et emplois assimilés				
Clients	3 495 500.00	0.00	3 495 500.00	4 259 500.00
Autres débiteurs	0.00	0.00	0.00	0.00
Impots et assimilés	1 720 948.31	0.00	1 720 948.31	2 707 399.25
Autres créances et emplois assimilés	251 655.14	0.00	251 655.14	212 585.30
Disponibiltés et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	0.00	0.00	0.00	0.00
Trésorerie	7 215 597.82	0.00	7 215 597.82	2 952 456.56
TOTAL ACTIF COURANT	**12 683 701.27**	**0.00**	**12 683 701.27**	**10 131 941.11**
TOTAL GENERAL ACTIF	**128 731 361.95**	**47 580 767.26**	**81 150 594.69**	**89 600 403.34**

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F | 1 | 9 | 6 | 6 | 4 | 0 | 1 | 7 | 0 | 0 | 0 | 6 | 6 | 3 | 5 | | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : TRAN DE PRODUIT PETROLI

Adresse : [redacted] OUARGLA

Exercice Clos Le : 31/12/2011

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	57 071 688.61	54 418 396.37
Capital non appelé	0.00	0.00
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	0.00	0.00
Ecart de réévaluation	0.00	0.00
Ecart d'équivalence (1)	0.00	0.00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-1 275 998.67	1 894 415.40
Autres capitaux propres - Report à nouveau	0.00	0.00
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
T O T A L I	**55 795 689.94**	**56 312 811.77**
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	20 785 000.00	28 785 000.00
Impots (différés et provisionnés)	0.00	0.00
Autres dettes non courantes	0.00	0.00
Provisions et produits constatés d'avance	0.00	0.00
T O T A L II	**20 785 000.00**	**28 785 000.00**
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	4 386 276.00	4 407 431.12
Impots	183 628.75	0.00
Autres dettes	0.00	95 160.45
Trésorerie Passif	0.00	0.00
T O T A L III	**4 569 904.75**	**4 502 591.57**
T O T A L PASSIF (I + II + III)	**81 150 594.69**	**89 600 403.34**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F | 1 | 9 | 6 | 6 | 4 | 0 | 1 | 7 | 0 | 0 | 0 | 6 | 6 | 3 | 5 |

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : TRAN DE PRODUIT PETROLUI — نـقـل المـواد البترولية

Adresse : [redacted] OUARGLA — ورقلـة

Exercice Clos Le : 31/12/2012

BILAN (ACTIF)

Série G, n° 2 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations incorporelles	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations corporelles				
Terrains	0.00	0.00	0.00	0.00
Batiments	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres immobilisations corporelles	114 284 260.68	70 359 752.73	43 924 507.95	67 533 493.42
Immobilisation en concession	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations en cours	640 900.00	0.00	640 900.00	640 900.00
Immobilisations financieres				
Titres mis en équivalence	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres participations et créances rattachées	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres titres immobilisés	0.00	0.00	0.00	0.00
Prets et autres actifs financiers non courants	292 500.00	0.00	292 500.00	292 500.00
Impots différés actif	0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	115 217 660.68	70 359 752.73	44 857 907.95	68 466 893.42
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	2 554 195.78	0.00	2 554 195.78	0.00
Créances et emplois assimilés				
Clients	1 103 900.00	0.00	1 103 900.00	3 495 500.00
Autres débiteurs	0.00	0.00	0.00	0.00
Impots et assimilés	845 233.68	0.00	845 233.68	1 720 948.31
Autres créances et emplois assimilés	128 565.64	0.00	128 565.64	251 655.14
Disponibiltés et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	0.00	0.00	0.00	0.00
Trésorerie	6 511 901.17	0.00	6 511 901.17	7 215 597.82
TOTAL ACTIF COURANT	11 143 796.27	0.00	11 143 796.27	12 683 701.27
TOTAL GENERAL ACTIF	126 361 456.95	70 359 752.73	56 001 704.22	81 150 594.69

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F | 1 | 9 | 6 | 6 | 4 | 0 | 1 | 7 | 0 | 0 | 0 | 6 | 6 | 3 | 5 | | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : TRAN DE PRODUIT PETROLUI

Adresse : [redacted] OUARGLA

Exercice Clos Le : 31/12/2012

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	49 028 095.91	57 071 688.61
Capital non appelé	0.00	0.00
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	0.00	0.00
Ecart de réévaluation	0.00	0.00
Ecart d'équivalence (1)	0.00	0.00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-9 392 710.17	-1 275 998.67
Autres capitaux propres - Report à nouveau	0.00	0.00
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**39 635 385.74**	**55 795 689.94**
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	15 285 000.00	20 785 000.00
Impots (différés et provisionnés)	0.00	0.00
Autres dettes non courantes	0.00	0.00
Provisions et produits constatés d'avance	0.00	0.00
TOTAL II	**15 285 000.00**	**20 785 000.00**
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	502 651.48	4 386 276.00
Impots	578 667.00	183 628.75
Autres dettes	0.00	0.00
Trésorerie Passif	0.00	0.00
TOTAL III	**1 081 318.48**	**4 569 904.75**
TOTAL PASSIF (I + II + III)	**56 001 704.22**	**81 150 594.69**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F | 1 | 9 | 6 | 6 | 4 | 0 | 1 | 7 | 0 | 0 | 0 | 6 | 6 | 3 | 5 |

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : TRAN DE PRODUIT PETROLUI

Adresse : [redacted] OUARGLA

Exercice Clos Le : 31/12/2013

BILAN (ACTIF)

Série G, n° 2 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations incorporelles	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations corporelles				
Terrains	0.00	0.00	0.00	0.00
Batiments	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres immobilisations corporelles	114 284 260.68	93 207 904.87	21 076 355.81	43 924 507.95
Immobilisation en concession	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations en cours	640 900.00	0.00	640 900.00	640 900.00
Immobilisations financieres				
Titres mis en équivalence	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres participations et créances rattachées	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres titres immobilisés	0.00	0.00	0.00	0.00
Prets et autres actifs financiers non courants	1 792 500.00	0.00	1 792 500.00	292 500.00
Impots différés actif	0.00		0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	116 717 660.68	93 207 904.87	23 509 755.81	44 857 907.95
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	0.00	0.00	0.00	2 554 195.78
Créances et emplois assimilés				
Clients	4 843 700.00	0.00	4 843 700.00	1 103 900.00
Autres débiteurs	0.00	0.00	0.00	0.00
Impots et assimilés	868 966.13	0.00	868 966.13	845 233.68
Autres créances et emplois assimilés	717 925.59	0.00	717 925.59	128 565.64
Disponibiltés et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	0.00	0.00	0.00	0.00
Trésorerie	4 026 649.84	0.00	4 026 649.84	6 511 901.17
TOTAL ACTIF COURANT	10 457 241.56	0.00	10 457 241.56	11 143 796.27
TOTAL GENERAL ACTIF	127 174 902.24	93 207 904.87	33 966 997.37	56 001 704.22

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F | 1 | 9 | 6 | 6 | 4 | 0 | 1 | 7 | 0 | 0 | 0 | 6 | 6 | 3 | 5 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

Designation de l'entreprise : [redacted]

Activite : TRAN DE PRODUIT PETROLUI

Adresse : [redacted] OUARGLA

Exercice Clos Le : 31/12/2013

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	39 615 820.04	49 028 095.91
Capital non appelé	0.00	0.00
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	0.00	0.00
Ecart de réévaluation	0.00	0.00
Ecart d'équivalence (1)	0.00	0.00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-26 128 074.88	-9 392 710.17
Autres capitaux propres - Report à nouveau	0.00	0.00
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	13 487 745.16	39 635 385.74
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	4 785 000.00	15 285 000.00
Impots (différés et provisionnés)	0.00	0.00
Autres dettes non courantes	0.00	0.00
Provisions et produits constatés d'avance	0.00	0.00
TOTAL II	4 785 000.00	15 285 000.00
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	15 358 761.01	502 651.48
Impots	218 097.00	578 667.00
Autres dettes	117 394.20	0.00
Trésorerie Passif	0.00	0.00
TOTAL III	15 694 252.21	1 081 318.48
TOTAL PASSIF (I + II + III)	33 966 997.37	56 001 704.22

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

VIII.6. Bilans prévisionnels

Les bilans prévisionnels sont déterminés sur une période de 5 ans : Ils permettent de constater l'évolution des principales composantes de la structure du bilan de l'Entreprise NOUAR Chaabane.

U = DA

BILANS PREVISIONNELS	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5
Immobilisations brutes	121 339 721	121 339 721	121 339 721	121 339 721	121 339 721
Amortissements	80 555 746	90 751 739	100 947 732	111 143 725	121 339 721
Immobilisations nettes	40 783 975	30 587 982	20 391 989	10 195 996	-
Stocks	-	-	-	-	-
Créances clients	12 675 000	13 308 750	13 974 188	14 672 897	15 406 542
Autres créances	561 142	588 767	617 773	648 229	680 209
Disponibilités	15 419 405	29 580 413	44 409 453	60 192 195	76 974 817
TOTAL ACTIF	**69 439 522**	**74 065 912**	**79 393 402**	**85 709 317**	**93 061 568**
Fond Social	51 764 096	51 764 096	51 764 096	51 764 096	51 764 096
Réserve légale	-	-	-	-	-
Report à nouveau	-9 392 710	-4 286 345	828 992	6 874 301	13 902 886
Résultat net	5 106 365	5 115 338	6 045 309	7 028 584	8 059 514
Total Fonds Propres	**47 477 751**	**52 593 089**	**58 638 397**	**65 666 981**	**73 726 495**
Dettes à long & moyen terme	19 604 460	18 783 660	17 962 860	17 142 060	16 321 260
Dont Dettes bancaires	4 319 460	3 498 660	2 677 860	1 857 060	1 036 260
Fournisseurs	901 128	945 490	992 071	1 040 980	1 092 335
Dettes fiscales et sociales	1 456 183	1 743 673	1 800 074	1 859 295	1 921 478
Découvert	-	-	-	-	-
TOTAL PASSIF	**69 439 522**	**74 065 912**	**79 393 402**	**85 709 317**	**93 061 568**

VIII.3. Comptes de résultats prévisionnels

Le calcul du compte de résultats prévisionnel est établi sur la base des prévisions d'exploitations fixées ci-dessus. Il dégage un résultat positif dès la première année.

Tableau de comptes de résultats

U = DA

MPTE DE RESULTAT	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5
FFRE D'AFFAIRES	65 000 000	68 250 000	71 662 500	75 245 625	79 007 906
entes de marchandises	-	-	-	-	-
oût d'achat des marchandises	-	-	-	-	-
ARGE COMMERCIALE	-	-			
Prestations vendues	65 000 000	68 250 000	71 662 500	75 245 625	79 007 906
Production stockée	-	-	-	-	-
RODUCTION DE L'EXERCICE	65 000 000	68 250 000	71 662 500	75 245 625	79 007 906
onsommations en provenance de tiers	39 610 000	41 560 000	43 607 500	45 757 375	48 014 744
ALEUR AJOUTEE	25 390 000	26 690 000	28 055 000	29 488 250	30 993 163
harges de personnel	6 424 200	7 387 830	7 387 830	7 387 830	7 387 830
mpôts et taxes	1 400 000	1 465 000	1 533 250	1 604 913	1 680 158
CEDENT BRUT EXPLOITATION	17 565 800	17 837 170	19 133 920	20 495 508	21 925 174
otations amortissements. Provisions	10 195 993	10 195 993	10 195 993	10 195 993	10 195 996
rais financiers	75 000	333 552	301 772	258 680	215 588
ESULTAT AVANT I.R.G.	7 294 807	7 307 625	8 636 155	10 040 835	11 513 591
mpôt sur les revenus 30%	2 188 442	2 192 288	2 590 847	3 012 250	3 454 077
ESULTAT NET COMPTABLE	5 106 365	5 115 338	6 045 309	7 028 584	8 059 514
UTOFINANCEMENT BRUT	15 302 358	15 311 331	16 241 302	17 224 577	18 255 510

VIII.4. Détermination du point mort

Le point mort, exprimé en pourcentage du chiffre d'affaires de l'exercice considéré, Pour une petite et moyenne PME-PMI, comme l'Entreprise NOUAR Chaabane , le point mort devrait se situer dans la fourchette de 50% du ant la période de 5 ans.

U = DA

étermination du point mort	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5
hiffre d'affaires	65 000 000	68 250 000	71 662 500	75 245 625	79 007 906
harges fixes	20 893 635	22 184 663	22 619 691	23 069 666	23 543 649
harges variables	39 000 000	40 950 000	42 997 500	45 147 375	47 404 744
oint mort en valeur	43 333 333	45 500 000	47 775 000	50 163 750	52 671 938
oint Mort en % Chiffre d'affaires	50%	50%	50%	50%	50%

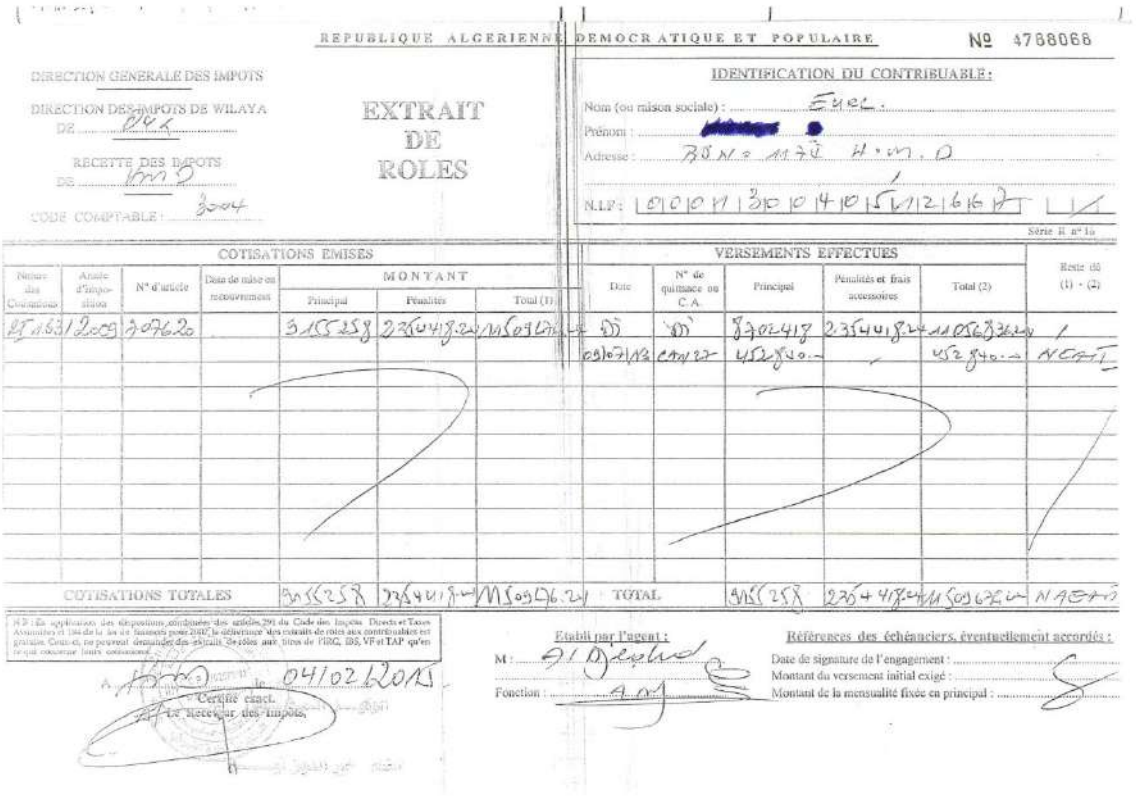

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

№ 4788066

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA DE ...

RECETTE DES IMPOTS DE ...

CODE COMPTABLE : 3004

EXTRAIT DE ROLES

IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE :

Nom (ou raison sociale) : ...

Prénom : ...

Adresse : ...

N.I.F : ...

Série B n° 16

COTISATIONS EMISES

Nature des Contributions	Année d'imposition	N° d'article	Date de mise en recouvrement	MONTANT Principal	Pénalités	Total (1)
IFU	2009	307620		3155258	2354182.24	5509626.24
COTISATIONS TOTALES				3155258	2354182.24	5509626.24

VERSEMENTS EFFECTUES

Date	N° de quittance ou C.A.	Principal	Pénalités et frais accessoires	Total (2)	Reste dû (1) - (2)
DD	DD	3702418	2354182.24	6056600.24	/
09/07/13	CAN 22	452840.-		452840.-	NEANT
TOTAL		3155258	2354182.24	5509626.24	NEANT

NB : En application des dispositions combinées des articles 291 du Code des Impôts Directs et Taxes Assimilés et 194 de la loi de finances pour 2005, la délivrance des extraits de rôles aux contribuables est gratuite. Ceux-ci, ne pouvant demander des extraits de rôles aux titres de l'IRG, IBS, VF et TAP qu'en vertu concernant leurs connaissements.

A ... le 04/02/2015

Certifié exact.
Le Receveur des Impôts

Etabli par l'agent :

M : ...

Fonction : ...

Références des échéanciers, éventuellement accordés :

Date de signature de l'engagement : ...

Montant du versement initial exigé : ...

Montant de la mensualité fixée en principal : ...

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

الفرع المحلي لولاية : ورقلة

شهادة إيداع الحسابات الإجتماعية

السنة المالية : 2013

رقم الشهادة : 2014 / 3011400095

يشهد المركز الوطني للسجل التجاري، أن :

الشركة : م ش و ذ م م [redacted]

عنوان المقر الإجتماعي : حي فضيلة سعدان رقم 2 حاسي مسعود

المقيدة بالفرع المحلي لولاية : ورقلة

تحت رقم : 02 ب 0123109 بتاريخ : 2002/02/18

أودعت حساباتها الإجتماعية لدى المركز بتاريخ : 2014/05/28

Dénomination : EURL [redacted]

تنبيه : تقدم هذه الشهادة عند الطلب للمصالح المكلفة بالرقابة

مأمور الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري

CAISSE NATIONALE DES
DES ASSURANCES SOCIALES DES
TRAVAILLEURS SALARIES
CNAS

Numero 30/15/044270 BNB

AGENCE DE OUARGLA
BOULEVARD COLONEL SI HAOUES
OUARGLA

ATTESTATION DE MISE A JOUR

Le directeur de : AGENCE DE OUARGLA

Certifie que L'employeur : 30564274 cle 49

Nom et raison sociale EURL [redacted]
ENT DES SERVICE HOTELIERE

Adresse : CITE FADILA SAADANE N 02
HASSI MESSAOUD

est a jour de ses cotisations de securite sociale au : 22/01/2015

Pour un effectif declare de 000040 salaries.

Date de validite : 28/02/2015

NOTA : Le present document ne peut en aucun cas faire obstacle à d'eventuels redressements reglementaires que l'Agence pourrait etre amenée à effectuer.

Fait le : 22/01/2015

Le charge de compte

CASNOS

Caisse Nationale de Sécurité Sociale des Non Salariés

ATTESTATION D'AFFILIATION ET DE MISE A JOUR

Article 14 Bis du décret n° 85-35 du 9 février 1985, modifié et complété, relatif
a la sécurité sociale des personnes exerçant une activité professionnelle non salariée.

Agence Régionale : **AGENCE DE OUARGLA**
Antenne de Wilaya : **OUARGLA**

N° Série : **N 1490119**

Le Directeur de l'Agence atteste que :

Matricule **23030011843** Clé : **71** I.N.S :

N° Activité : **02/B/0123109**

Date d'immatriculation : **02/04/2002**

Date effet : **01/02/2002**

Nom : [redacted]

Prénom : [redacted]

Adresse domicile **BP 1174 HASSI MESSAOUD OUARGLA**

Activité : **EURL** [redacted]

Adresse professionnelle : **BP 1174 HASSI MESSAOUD OUARGLA**

Est affilié (e) a notre caisse et a jour de ses cotisations de sécurité sociale au31/12/2014
Cette attestation est délivrée pour servir et faire valoir ce que de droit.
(Sous réserve de modification)

Etablie par
AMAL HARKANE

Fait a **OUARGLA** , le : **04/02/2014**

Vérifiée par
BEN OUAR ABELAZIZ

Le Directeur